جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكرة ماستر

ميدان: هندسة معمارية، عمران و محن المدينة
شعبة: تسيير التقنيات الحضرية
تخصص: تسيير المدن

رقم: .....

إعداد الطالب:
مصطفى الأمين الوافي
يوم: 2023/06/19

تأثير توجهات التخطيط الإقليمي على التخطيط العمراني للمدن (دراسة حالة مدينة بسكرة)

لجنة المناقشة:

منيات النفوس سكساف	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مقرر
بشير لعموري	أ. مح أ	جامعة بسكرة	رئيس
محمد لمين شريف	أ. مس أ	جامعة بسكرة	مناقش

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة سكساف منيات النفوس

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل أولا وأخيرا

الشكر للأستاذة المشرفة "سكساف منيات النفوس" التي

تفضلت علينا بالإشراف على هذا العمل

الشكر لكل من أمدنا بيد العون ولو بكلمة طيبة

الفهرس

➢ **فهرس العناوين:**

رقم العنوان	العنوان	رقم الصفحة
	الفهرس	02
	فهرس الأشكال	08
الفصل التمهيدي		
1	تمهيد للإشكالية	09
2	أهداف الدراسة	11
3	الفرضيات	11
4	أهمية الدراسة	11
5	أسباب اختيار الموضوع	12
6	حدود الدراسة	12
7	الدراسات السابقة	13
8	منهج الدراسة وإجراءاتها	13
9	محتوى الدراسة	13
الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية		
1	مقدمة	15
2	مفاهيم ومصطلحات	15
1-2	مفاهيم عامة	15
1-1-2	مفهوم العمران	15
2-1-2	مفهوم المدينة	16
3-1-2	تعريف الإقليم	16
4-1-2	تعريف السياسة العمرانية	17
1-4-1-2	أهداف السياسة العمرانية	17
5-1-2	مفهوم التوسع العمراني	17

2-1-6	مفهوم التخطيط العمراني	18
2-1-7	تعريف النمو العمراني	18
2-2	مفاهيم خاصة بالتخطيط والتخطيط الحضري	18
2-2-1	تعريف التخطيط	18
2-2-2	دوافع التخطيط	19
2-2-3	مستويات التخطيط	20
2-2-3-1	التخطيط الشامل (القومي)	20
2-2-3-2	التخطيط على المستوى الإقليمي (الجهوي)	20
2-2-3-3	التخطيط على المستوى المحلي (تخطيط عمراني)	20
2-2-4	تعريف التخطيط الحضري	21
2-2-5	دوافع التخطيط الحضري	21
2-2-6	أهداف التخطيط الحضري	22
2-3	مفاهيم خاصة بالتخطيط الاقليمي	22
2-3-1	تعريف التخطيط الإقليمي	22
2-3-2	أهداف التخطيط الإقليمي	23
2-3-3	مشاكل ومعيقات تطبيق التخطيط الإقليمي	24
3	خلاصة	24
الفصل الثاني: السياسة العمرانية وأدوات التخطيط المجالي في الجزائر		
1	مقدمة	25
2	السياسة العمرانية في الجزائر	25
2-1	السياسة العمرانية في الجزائر قبل الاستقلال	25
2-2	السياسة العمرانية في الجزائر بعد الاستقلال	26
2-2-1	المرحلة الأولى: من 1962 إلى غاية 1979	26
2-2-2	المرحلة الثانية: من 1980 إلى غاية 1990	28
2-2-3	المرحلة الثالثة: من 1990 إلى غاية 2001	29

4-2-2	المرحلة الرابعة: من 2001 إلى غاية 2023	31
3	أدوات التهيئة ووثائق التعمير وفق المستويات المجالية	35
1-3	على المستوى الوطني	35
1-1-3	المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT)	35
1-1-1-3	الاستراتيجيات الخاصة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)	36
أ-1-1-1-3	المناطق الساحلية والجرف القاري	37
ب-1-1-1-3	المرتفعات الجبلية	37
ج-1-1-1-3	الهضاب العليا والسهوب	38
د-1-1-1-3	مناطق الجنوب	38
هـ-1-1-1-3	المناطق الحدودية	39
2-1-1-3	إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادقة عليه	40
2-3	على المستوى الجهوي	40
1-2-3	مخططات فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT)	40
1-1-2-3	أهمية مخطط فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT)	41
2-1-2-3	مضمون مخطط فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT)	41
3-1-2-3	الأبعاد الأساسية لمخططات فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT)	41
4-1-2-3	فضاءات البرمجة الإقليمية في الجزائر	42
1-4-1-2-3	على مستوى التل	42
2-4-1-2-3	على مستوى الهضاب العليا	43
3-4-1-2-3	على مستوى الجنوب	43
3-3	على المستوى الولائي	44
1-3-3	المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM)	44
2-3-3	مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	45
1-2-3-3	أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	46

2-2-3-3	المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	46
3-2-3-3	أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	47
4-2-3-3	مجالات مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)	47
أ-4-2-3-3	تنظيم الخدمات العمومية	47
ب-4-2-3-3	مساحات التنمية المشتركة بين البلديات	48
ج-4-2-3-3	البيئة	48
د-4-2-3-3	السلم الترتيبي العام وشروط تمدن التجمعات الحضرية	48
4-3	على مستوى البلدية أو مجموعة البلديات	49
1-4-3	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)	49
1-1-4-3	أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)	49
2-1-4-3	أقسام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)	50
أ-2-1-4-3	القطاعات المعمرة	50
ب-2-1-4-3	القطاعات المبرمجة للتعمير	50
ج-2-1-4-3	قطاعات التعمير المستقبلية	51
د-2-1-4-3	القطاعات الغير قابلة للتعمير	51
3-1-4-3	محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)	51
أ-3-1-4-3	تقرير توجيهي	51
ب-3-1-4-3	تقنين	51
ج-3-1-4-3	وثائق بيانية	52
4	خلاصة	53
الفصل الثالث: التوجهات الكبرى للتهيئة والنمو العمراني لمدينة بسكرة		
1	مقدمة	54
2	تقديم مدينة بسكرة	54
1-2	لمحة تاريخية عن منطقة الدراسة	54
2-2	الموقع الاداري	55

3-2	الموقع الفلكي	56
4-2	الموقع الجغرافي	56
5-2	الموضع	57
6-2	المناخ	58
3	التوجيهات الكبرى للتهيئة	59
1-3	توصيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)	59
1-1-3	الجانب البيئي	59
2-1-3	الجانب الاجتماعي	60
3-1-3	الجانب الاقتصادي	60
3-1-3-أ	القطاع الفلاحي والرعوي	60
3-1-3-ب	الصناعة	61
3-1-3-ج	السياحة	62
3-1-3-د	تنمية الهياكل القاعدية	62
2-3	توصيات مخطط مجال البرمجة الإقليمية الجنوب الشرقي	63
1-2-3	الشغل	63
2-2-3	الشبكة العمرانية	63
3-2-3	القطاع الفلاحي والرعوي	63
4-2-3	الصناعة	64
5-2-3	السياحة	64
6-2-3	قطاع المياه	64
7-2-3	البيئة	65
8-2-3	الهياكل القاعدية	65
9-2-3	الطاقة	66
10-2-3	القطاع الاجتماعي	66
11-2-3	الثقافة	67

3-3	التوجيهات الكبرى لمخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة	67
3-3-1	البيئة ومشاكل المياه والمحافظة على المحيط	68
3-3-2	العمران والشبكة المجالية وتنمية الجماعات المحلية	69
3-3-3	السكان والنشاطات الفلاحية والصناعية وغيرها	70
3-3-4	التنمية والمشاكل الاجتماعية والثقافية والتراثية	71
3-4	برامج عمل السياسات القطاعية والمجالية	72
3-4-1	التوزيع الجغرافي لمختلف المساحات الوظيفية لولاية بسكرة	72
3-4-1-1-	المجال الوظيفي رقم 01	73
3-4-1-1-أ	الايكولوجية والبيئة والري	73
3-4-1-1-ب	الإعمار والشبكة العمرانية ومنشآت الطرق	74
3-4-1-1-ج	النشاط الفلاحي والصناعي والسياحي	75
3-4-1-1-د	مستوى المعيشة والتراث	75
3-5	توجيهات مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة	76
3-5-1	التحكم في القطب الحضري لبسكرة	76
3-5-2	إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية	77
3-5-3	تعزيز الشبكة الريفية	77
3-6	توجيهات مشروع الهضاب العليا	77
3-7	توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	78
3-7-1	على مستوى التجمع الحضري (بسكرة، شتمة، الحاجب)	78
3-7-2	على مستوى التجمع الحضري لبلدية بسكرة	79
4	النمو العمراني لمدينة بسكرة (CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA)	79
4-1	المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1982	79
4-2	المرحلة الممتدة من 1982 إلى 1982	81
4-3	المرحلة الممتدة من 1998 إلى 2012	84

4-4	المرحلة الممتدة من 2012 إلى 2022	86
5	النتائج	89
6	خلاصة	91
7	التوصيات	91
8	خاتمة عامة	93
	قائمة المصادر والمراجع	95
	ملخص	98

- **فهرس الأشكال:**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة فضاءات البرمجة الإقليمية في الجزائر	44
02	خريطة الموقع الإداري لمدينة بسكرة	56
03	خريطة الموقع الجغرافي لمدينة بسكرة	57
04	صورة موضع مدينة بسكرة	58
05	خريطة المجالات الوظيفية لإقليم ولاية بسكرة	72
06	خريطة المجال الوظيفي رقم 1 (بسكرة)	73
07	مخطط النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1962-1982)	81
08	مخطط النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1982-1998)	84
09	مخطط النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1998-2012)	86
10	مخطط النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (2012-2022)	88
11	مخطط النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1962-2022)	89

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي:

01- تمهيد للإشكالية:

عرفت المدينة الجزائرية عدة تطورات؛ إذ مرت سياسة التخطيط العمراني بالجزائر بتحولات كبرى مما دفع الدولة الجزائرية إلى استخدام وإنشاء عدة مخططات عمرانية عرفت بأدوات التهيئة ووثائق التعمير.

أدوات التهيئة ووثائق التعمير هي وسيلة للتنظيم المجالي مع الأخذ بعين الاعتبار أهم حاجيات التوسع العمراني، وضمان استمرار مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمات وكذا حماية المواقع الطبيعية، وطبقا للمادة 11 من القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بالقانون 05/04، تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح، من جهة بترشيد استعمال المساحات ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة ،والبنايات المرصودة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية المتعلقة بالخدمة والنشاطات والمساكن ، وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية.[1]

ومن أهم هذه الأدوات والوثائق:

حسب القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).
- مخطط فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT).
- مخطط تهيئة إقليم الولاية (PATW)[2]

حسب القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)

[1] **المادة 1 من القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004.**

[2] **المادة 7 من القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.**

مخطط شغل الأراضي [1](POS)

تجد هذه الأدوات والوثائق فعاليتها ونجاعتها من خلال التكامل والتدرج الوظيفي والعلمي بينها،حيث حسب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 83/13 المؤرخ في 1 مارس 2016 والذي يحدد كيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية: مخطط تهيئة إقليم الولاية أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية، وتهدف إلى ضمان الانسجام بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمحددة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية ومخطط تهيئة إقليم الساحل وأنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية وأدوات التعمير المحددة بالمخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي.[2]

إن أدوات التهيئة ووثائق التعمير المعمول بها والمذكورة سلفا رغم تناسقها وتكاملها في إطار وضيفي مقنن إلا أنها غير مجدية في ضل واقع مددنا اليوم، والتي تعاني من عدة نقائص من الناحية العمرانية ومنها افتقارها للهوية وللخصوصيات الحضرية ولارتباطها بإقليمها ومجالها الحيوي والبيئي التي تنتمي إليه حيث أصبحت كل المدن متشابهة من حيث المظهر...

وعليه يمكن طرح التساؤل في ما يلي:

إلى أي مدى التزمت المخططات العمرانية بتوجيهات المخططات الإقليمية؟ وما أثرها على أرض الواقع؟

كما يندرج ضمن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في مايلي :

أسئلة فرعية:

- كيف ساهمت مختلف السياسات العمرانية في الجزائر على تنمية المجال العمراني لمدينة بسكرة؟
- ما هو تأثير توجيهات المخططات الإقليمية الحديثة على المجال العمراني لمدينة بسكرة؟

[1] المادة 10 من القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 83/16 المؤرخ في 1 مارس 2016 المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.

02- أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف البحث في ما يلي :

- الإحاطة بمختلف السياسات القطاعية التي تشكل السياسة العمرانية في الجزائر.
- التعرف على السياسة الوطنية لتنمية المدن ووسائلها وأهدافها وأدوات تنفيذها.
- التعرف على المخططات الإقليمية وأدوات التهيئة والتعمير وإبراز التكامل بينهما.
- معرفة مدى تطبيق توجيهات السياسة العمرانية على أرض الواقع.

03- الفرضيات:

لم تساهم مختلف السياسات العمرانية بالمستوى المطلوب في دفع عجلة التنمية لمدينة بسكرة، وهذا ما يوضحه الركود في مختلف مجالات الحياة الحضرية بها، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، عمرانيا، بيئيا...الخ.

تم اعتماد توجيهات مخطط تهيئة إقليم الولاية(PATW) في أعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة بسكرة.

04- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ما يلي:

- تغيير الدولة لسياساتها العمرانية منذ الاستقلال والقيام بجملة من الإصلاحات قصد حل المشاكل التي تعرقل العمران.
- الاطلاع على مجموع السياسات التي تنتهجها الدولة لتنمية المدن.
- إبراز واقع التخطيط العمراني والسياسة العمرانية على مستوى إقليم ولاية بسكرة عموما وعلى التجمع الحضري "**بسكرة**" خصوصا.
- الوقوف على ارتباط و متغيرات التخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني، أي معرفة تأثر التخطيط العمراني بتوجيهات التخطيط الإقليمي والمتمثلة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وتقديم النتائج.
- الدور المحوري الذي يلعبه التخطيط في حماية المدن، خاصة فيما تشهده المدينة الجزائرية من تدهور في المجال الحضري مع احتمال تفاقم الوضع ما لم يتم التعامل معه وفق خطة

ومنهجية علمية وموضوعية مدروسة تراعي جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والعمرانية.

كما تتجلى أهمية الموضوع في محاولة الوقوف على توجيهات السياسة العمرانية فيما يخص تسيير المجال الحضري.

تسعى الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الشاملة للتراب الوطني وذلك عن طريق السياسة الوطنية لهيئة الإقليم.

05- أسباب اختيار الموضوع:

- نقص الدراسات الأكاديمية المعالجة له مما دفعني للبحث في هذا الموضوع مما يستدعي جهد إضافي لإنجازه والمساهمة فيه ولو بشكل بسيط.
- الرغبة الشخصية في البحث وتعميق وتوسيع معارفنا وأفكارنا وحب الاطلاع بشأن موضوع التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتخطيط العمراني.
- الرغبة في الاستفادة من معالجة دراسات الباحثين ممن كان لهم فضل السبق في دراسة هذا المجال الذي يتمثل في دور السياسة الوطنية في ترقية المدن.
- شمولية الموضوع لعديد من الفروع الأخرى منها علم الاجتماع والعلوم السياسية فيما يخص جانب السياسة العمرانية لذلك أردنا أن تكون لنا مساهمة في الموضوع.
- التعلق بالجانب الدراسي وتخصص تسيير المدن.

كما وقع اختيارنا لهذا الموضوع لاعتقادنا أن التخطيط العمراني والسياسة الوطنية لتنمية المدن أصبحت اليوم محطة اهتمام لا نضير لها بالنسبة للساسة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وهو مجال حيوي للدراسات الاكاديمية، والبحوث المختلفة التي تعنى بالمدينة والحياة الحضرية.

كذلك سوء وضع المدن الجزائرية في أغلب المجالات؛ إذتعد إطار الحياة الذي نعيش فيه، وأي بحث أو دراسة نقوم بها تؤدي إلى رفع مستوى الحياة الحضرية وزيادة الرفاه بها.

06- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الحث في كل من:

- **الإطار الموضوعي:** تأثير توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم على المجال العمراني لمدينة بسكرة، حيث تم اختيار مدينة بسكرة كحالة دراسة لأنها تعد من اهم الأقطاب الحضرية للجنوب الشرقي الجزائري ككل.
- **الإطار الزماني:** تمتد الدراسة من فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.
- **الإطار المكاني:** والمتمثل في مدينة بسكرة.

07- الدراسات السابقة:

- دراسة ليلى سريتي (sritileila) لنيل شهادة الدكتوراه في الهندسة المعمارية سنة 2013 من جامعة محمد خيضر بسكرة مقدمة باللغة الفرنسية بعنوان (Architecture domestique devenir formes. Usages et représentation le cas de biskra)، حيث ركزت هذه الدراسة على الخصائص المعمارية والعمرانية والاجتماعية للعمران في مدينة بسكرة، وكذا مراحل تطورها، وقد أخذت الباحثة حي المجاهدين كعينة للدراسة.
- دراسة ميدانية شايب ذراع مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة سنة 2013 من جامعة محمد خيضر –بسكرة – مقدمة بعنوان "واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة دراسة حالة مدينة بسكرة"، حيث عالجت هذه الدراسة واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة.
- دراسة بوزغايةباية لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري سنة 2015 من جامعة محمد خيضر بسكرة، مقدمة بعنوان توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج حيث عالجت هذه الدراسة واقع قطاع التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة ومدى نجاعة السياسات العمرانية مبرزة دور علم الاجتماع الحضري في التخطيط العمراني.

08- منهج البحث وإجراءاته:

تم في هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي النوعي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، إذ تعتبر أدوات علمية للحصول على المعلومات ومعالجة البيانات واستخلاص النتائج.

09- محتوى الدراسة:

- **الفصل التمهيدي:** يحتوي هذا الفصل على كل من (الإشكالية، الفرضيات، أهداف البحث، أهمية البحث، أسباب اختيار الموضوع، حدود البحث، الدراسات السابقة، منهجية البحث، محتوى البحث).
- **الفصل الأول:** يحتوي هذا الفصل على العناصر التالية: مفاهيم عامة حول العمران، التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي.
- **الفصل الثاني:** يحتوي هذا الفصل على كل من: السياسة العمرانية في الجزائر، وأهم المراحل التي مرت بها السياسات العمرانية وأدوات تطبيقها والمتمثلة في أدوات التخطيط المجالي.
- **الفصل الثالث:** يحتوي على كل من (تقديم مجال الدراسة والمتمثل في مدينة بسكرة، وطرح للتوجيهات الكبرى للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمتمثلة في أدوات التخطيط المجالي، ومقارنة توجيهات هاته الأخيرة مع التخطيط العمراني للمدينة ومبادئ التهيئة والتعمير، ثم نقوم بتقييم تأثير توجيهات السياسة العمرانية على المجال العمراني لمدينة بسكرة، ونخرج بنتائج مستخلصة من الدراسة).

الفصل الأول

الدراسة المفاهيمية

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية

01- مقدمة:

تشهد المدن اليوم تحولات كبيرة من تغير في شكلها العمراني والمعماري وتوسع مساحتها المبنية، حيث أصبح التخطيط العمراني أمرا حاسما لتنظيم وتنمية هاته المدن بشكل مستدام، ومع ذلك فإن التحديات والمشاكل التي تواجهها المدن في ضل التطورات السريعة لا تتطلب النظر في بعدها العمراني فقط بل تتعدى إلى بعدها الإقليمي، وقبل الغوص في دراستنا والمتمثلة في تأثير توجهات التخطيط الإقليمي على التخطيط العمراني للمدن لابد من الإحاطة بأهم المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالتخطيط وأهدافه ومستوياته العمرانية والإقليمية والتفصيل فيها، وكذا إبراز مكانة المدينة من الإقليم.

02- مفاهيم ومصطلحات:

2-1- مفاهيم عامة:

2-1-1- مفهوم العمران:

وهو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكون هذه الأخيرة تعبر عن اللاتوازنمن الناحية الوظيفية والمجالية، كما تعبِّر كلمة "العمران" عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن.

- **حسب منجد روبار(le robert):**

العمران هو دراسة الطرائق التي تسمح بتكييف السكن التي تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري مع متطلبات الإنسان، وهو أيضا مجموعة التقنيات الهادفة إلى تطبيق هذه الطرائق.

- **حسب فورد (G.B Ford 1920):**

العمران هو علم وفن لتصحيح الأخطاء المجالية التي ارتكبت في الماضي بواسطة تهيئات مناسبة للمجال. كما أن مجال تدخل هذا الاختصاص يعني جميع المستعملين والمتدخلين في آن واحد.

- **حسب أقاش (Alfred Aghache 1920):**

العمران هو فن يلعب كل من الخيال، والتشكيل، والتنظيم دورا مهما في تطبيقاته، والعمراني يجب أن يترجم إلى اقتراحات الأحجام والمنظور وملاحظات المهندس والاقتصادي وعالم الاجتماع ومختص الوقاية، وهو عبارة عن فلسفة اجتماعية لكون المدينة تبحث عن تحقيق إطار ملائم لإيجاد مجموعة محلية منظمة ودوره يتمثل في تجميع حول الإنسان الحضري كل ما أبدعه علم التنظيم والرفاهية (confort) من أجل توفير أسباب الراحة له.

- **حسب شواي (F. CHOAY):**

العمران في أصوله هو تلك الممارسة الاجتماعية الخاصة والتي حاولت بعد الثورة الصناعية بناء تنظيم مجالي مبني على أساس علمي ومتكيف مع المجتمع التكنولوجي والاقتصادي الجديد.[1]

2-1-2- مفهوم المدينة:

هي عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية هندسية ،وفلسفية ، وإيديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجماليات التي تجاب الناس، والمهابة والسلطة التي تعبر عن قوة الحكام.[2]

وحسب المادة 3 من القانون 06-06 القانون التوجيهي للمدينة: المدينة هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.[3]

2-1-3- تعريف الإقليم:

الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تحتوي على عناصر طبيعية محددة تميزه عن غيره من الأقاليم الأخرى، وتسكنه جماعات بشرية تتميزبخصائص مميزة من حيث العدد والكثافة والتركيبة السكانية ،والتوزيع الجغرافي ،والعادات ،والتقاليد ،والثقافة ،والتاريخ،والحضارة، وأنشطةاقتصادية متنوعة.

---

[1] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005، صفحة(09- 11).

[2] خلف الله بوجمعة، مرجع سابق، صفحة 67.

[3] المادة 3 من القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

ويمكن تعريف الإقليم أيضا على أنه وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، ويميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها عن وحدة أخرى أو إقليم آخر.

- **تعريف الجغرافي (تيتاTEITA):**

الإقليم هو منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، واقتصادية واجتماعية وسياسية.[1]

2-1-4- تعريف السياسة العمرانية:

وهو منهج عمل يتبناه ويطبقه صانعو القرار بالتعاون مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في القطاع العمراني بهدف حل المشاكل التي يطرحها التحضر الحديث والمرتبط أساسا بزيادة الحاجات العامة للسكان (السكن، الصحة، التعليم، النقل...)، ومحدودية الموارد مهما كان حجمها، خصوصا الأوعية العقارية (الأرض)، والالتزام القانوني بحماية البيئة.

2-1-4-1- أهداف السياسة العمرانية:

- تنظيم النسيج العمراني وترشيد استغلال الأوعية العقارية في الريف والمدينة.
- إشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- عقلنة استعمال الموارد المتاحة في إطار سياسة تحمي البيئة وحقوق الأجيال القادمة في تلك الموارد.
- تحديث الإطار العمراني والحضري بما يتماشى مع العصر (الرقمنة، الذكاء الاصطناعي).[2]

2-1-5- مفهوم التوسع العمراني:

هو الانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعة للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري للمدينة وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية.[3]

---

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، كتاب مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، صفحة (87-86).

[2] خداوي محمد، السياسة العمرانية في الجزائر من منظور نقدي،جامعة مولاي الطاهر سعيدة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، صفحة(278- 279- 280).

[3] بوزغايةباية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15، جوان 2014، الصفحة (39.40.41.42).

2-1-6- مفهوم التخطيط العمراني:

هو التحكم في توجيه النشاط الذي يقوم بتعمير منطقة معينة في جهة معينة، ويقصد به تحقيق مستوى الأداء عند تعمير مدينة جديدة أو تعمير مدينة من المدن، وتطوير ورفع مستوى العمران فيها، وذلك بوضع الأسس العلمية لتنفيذ المشروع وتحديد مراحله بما يتناسب مع مقتضيات العصر وظروف المكان والسكان الذين يعيشون فيه.[1]

2-1-7- تعريف النمو العمراني:

هو الملائمة المكانية لزيادة استعمالات الأرض الحضرية في الفترة المستقبلية من الزمن، ويمثل حالة طبيعية للمدينة بسبب التطورات والتغيرات التي تشهدها بمرور الزمن في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، بهدف امتصاص زخمها وذلك بتوفير الفضاءات الملائمة لتلك الاستعمالات لممارسة وظائفها فيها.[2]

2-2- مفاهيم خاصة بالتخطيط والتخطيط الحضري:

2-2-1- تعريف التخطيط:

التخطيط هو أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والمواد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفيات استغلال هذه المواد والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة، والتخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة على أساس أنماط التخطيط المختلفة والتي يؤلف كل منها نوع مميز من النشاط البشري الذي ينظم ويطور قطاعه الإنتاجي أو إقليمه الخاص حسب أنظمة وقواعد دقيقة بصورة مستمرة وشاملة.

كما يعرف التخطيط بأنه عملية توجيه الموارد المادية والبشرية والطبيعية المتوفرة في بلد معين واستغلالها بأقصى درجة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لفترة زمنية محددة.

[1] مصطفى مدوكي، محاضرة بعنوان التخطيط العمراني، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[2] محاضرة التوسع العمراني، جامعة جيجل، 2021/2020. httpelearning.univ-jijel.dzcourseview.phpid=4796

- **تعريف شارلز بتلهايم (SharlesBettileheim):** التخطيط هو عملية يمكن من خلالها تنظيم مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب ترابطا وتنسيقا بين مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي، مما يستدعي إجراء دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منتظم وبأقصى سرعة ممكنة ومن خلال حصر المواد المتوفرة والتعرف على الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بما يسمح بالسيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المستهدفة.

ومهما تباينت التعاريف التي تناولت التخطيط فهي تستند كلها إلى أربع (04) مكونات رئيسية، هي:

- دراسة الأوضاع القائمة للتعرف على المشاكل والاحتياجات المطلوبة.
- تحديد الأهداف والتي تمثل المكون الرئيسي لمفهوم التخطيط حسب جدول من الأولويات.
- التنبؤ المستقبلي، ويمكن التعرف من خلاله التعرف على ما سيكون عليه النمو وتطور العمل في القطاع المدروس بغض النظر عما إذا كانت مشكلة أو ظاهرة عامة.
- تحديد البعد الزمني للخطة، فالزمن يمثل عاملا حاسما في عملية التخطيط، لأن المطلوب هو تحقيق التنمية في المجتمع من خلال مدة زمنية محددة.[1]

2-2-2- دوافع التخطيط:

يمكن حصر أهم دوافع عملية التخطيط فيما يلي:

- ضمان النمو المتوازن لمختلف عناصر وقطاعات الإنتاج والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.
- عدم تبديد الوقت والجهد والمال في مشاريع وبرامج مكررة. بالاعتماد على مستوى عال من التنسيق.
- تجنب الاستغلال الغير عقلاني والمفرط للموارد والإمكانات المحلية.
- التقليل من الفوارق بين الأقاليم أو مناطق الدولة الواحدة في مستويات التنمية بشكل عام والحد من التباين الإقليمي.
- الاستخدام العقلاني للأرض والتوزيع المتوازن للوظائف في المدن والأرياف.

[1] **فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، كتاب مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، صفحة (23-24-25-26).**

- الاستفادة من تراكم المنجزات العلمية والثقافية عبر الزمن من خلال تنظيم الطاقة والجهود المتاحة ومن ثم الاستفادة منها.[1]

2-2-3- مستويات التخطيط:

2-2-3-1- التخطيط الشامل (القومي/الوطني): يغطي هذا النوع من التخطيط جميع الأقاليم والمناطق التي تضمنها الدولة، ويضع في الاعتبار كافة الإمكانيات والعوامل الطبيعية ،والاقتصادية ،والاجتماعية ،والعمرانية ويشمل كافة قطاعاتها، وتتكفل الحكومة المركزية بكافة أجهزتها المختلفة بمهام وضع كافة الخطط الشاملة أو الجزئية ويسمى التخطيط في هذه الحالة بالتخطيط المركزي، لكن ليس شرط أن يكون التخطيط شامل قد يكون الأخذ بأسلوب التخطيط في معناه الجزئي (تخطيط نوعي) على أساس تخطيط قطاعات معينة لها أهمية خاصة على المستوى القومي دون بقية القطاعات، كالتخطيط الصناعي، الزراعي، العمراني.[2]

2-2-3-2- التخطيط على المستوى الإقليمي (الجهوي)[3]: وهو التخطيط الذي يغطي إقليما معينا من أقاليم الدولة ويطلق عليه بالتخطيط الإقليمي، حيث تلجأ بعض الدول إلى إجراء خطط تنموية لأقاليم معينة وذلك لتحقيق أهداف محددة، والتخطيط الإقليمي قد يكون جزء من التخطيط القومي وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور لا مركزية التخطيط على المستوى الجغرافي أي لا مركزية إقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط القومية، ويندرج ضمن هذا النوع من التخطيط ما يسمى بالتخطيط شبه الإقليمي.[4]

2-2-3-3- التخطيط على المستوى المحلي (تخطيط عمراني/تخطيط مدن):

ويتكلف هذا النوع من التخطيط بالمجالس المحلية من مدن وقرى، ويهتم هذا النوع من التخطيط بتنظيم التوزيع المكاني للأنشطة والوظائف والفعاليات على مستوى المدن أو الريف،[5] وتنظيم استعمال

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، صفحة 30

[2] شريف محمد الأمين، محاضرة في مستويات التخطيط وأجهزته في الجزائر،جامعة محمد خيضر ،بسكرة.

[3] شريف محمد الأمين، مرجع سابق.

[4] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سابق صفحة 37.

[5] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سابق صفحة 37

الأرض، وتحديد موقع وظائفها المختلفة واتجاهات تموضعها وتوسعها المستقبلي، وكذا الكثافة السكانية وارتفاع المباني ومشاريع الإسكان والرق وغيرها.[1]

2-2-4- تعريف التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري هو الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبطها، إذ يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان العائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن الإستراتيجية تصورا ورؤيا لما يمكن أن يحدث وتبنى هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير وأسس علمية واضحة.

والتخطيط الحضري عملية شاملة تقوم فيها جميع مكونات البيئة الحضرية وعناصرها والروابط التي تدمج هذه العناصر والمكونات في وحدة واحدة تشكل في النهاية نظام البيئة الحضرية.

كما يمكن تعريف التخطيط الحضري على أنه تطبيق فعال للأساليب العلمية لخلق وتطوير وتحديث البيئة الحضرية بما يزيد من فعاليتها حاضرا ومستقبلا.[2]

والتخطيط الحضري بشكل أشمل يكون عملية إنشاء وتطوير المؤسسات البشرية بشكل يستوعب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحادثة والمتوقع حدوثها بما يضمن إطار معيشي سليم وملائمللسكان وتتوفر به أسباب الراحة والرفاهية.[3]

2-2-5- دوافع التخطيط الحضري:

- تحقيق فرص العمل استنادا على أسس الاقتصاد الحضري العلمية كتقسيم العمل، والتخصص بما يقلل أعباء الدولة.
- تحقيق تكافؤ في الأعباء المالية لخدمات البنيات التحتية، والفوقية وتوزيع استخدامات الأرض بين البيئات المختلفة.
- ضمان مشاركة شعبية في كيفية صياغة الخطط لتحقيق تطلعاته وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية من خلال مستويات التخطيط،وعبر سلطات الدولة المحلية في المناطق الحضرية.

---

[1] شريف محمد الأمين مرجع سابق.

[2] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، كتاب مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016. صفحة (159-160-161).

[3] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005، صفحة 72.

- وضع أجهزة تخطيطية في البيئات الحضرية لتدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة لتشجيع السكان بتبني روح المسؤولية في تخطيط مجالهم العمراني.
- تشجيع التنافس بين المدن، وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي.
- المعرفة الحقيقية للإمكانات والموارد البشرية والاقتصادية للبيئات الحضرية والتي تسمح بتخطيط محكم وفعال بالاستغلال العقلاني لها وترشيد النفقات والتكاليف.[1]

2-2-6- أهداف التخطيط الحضري:

- تحديد استخدامات الأرض في المدينة وتوزيع الوظائف الحضري كالوظيفة السكنية، التجارية، الصناعية، الخدمية...الخ من أجل تأدية دورها بشكل فعال في إطار منسجم ومنسق، بالإستناد إلى قواعد وأسس استخدامات الأرض.
- رسم الآفاق المستقبلية لنمو البيئة العمرانية وضمان احتياجات السكان الحالية والمستقبلية.
- تلبية احتياجات السكان في مختلف الخدمات (التعليم، الصحة، الثقافة، الترفيه...) وفق معايير كمية وكيفية لضمان كفاءتها.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال توفير بيئة عمرانية ملائمة.[2]

2-3- مفاهيم خاصة بالتخطيط الإقليمي:

2-3-1- تعريف التخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة في منطقة محددة من الأرض (إقليم) تتميز بمميزات خاصة، وتتواجد ضمنها مشاكل مميزة، بهدف معرفة إمكانيات هذا الإقليم وموارده المتاحة، واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تهدف أساسا إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه والارتقاء به.[3]

- **تعريف "جلاسونGLASSONJ"**: التخطيط الإقليمي هو نوع من أنواع التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسية للتخطيط التي تتمثل بكونها أعمالا متتابعة مصممة لحل مشاكل المستقبل (الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية) عبر فترات زمنية تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه، وإن

---

[1] **فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سابق، صفحة164.**

[2] **فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مرجع سابق صفحة 165.**

[3] **محمد خميس الزوك، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1991.صفحة 28.**

هذه الأعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع وتقويم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغتها الشاملة للإعلان عن السياسات أو الاستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط الذي يكون بديلا أو خليطا من البدائل التخطيطية في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية والخاصة المحتمل مواجهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى المستقبل المنشود.[1]

- **تعريف: "ألدن ALDENJ"**: التخطيط الإقليمي هو ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعمرانية والطبيعية في إقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.
- **تعريف "لوكان LOGAN M.I"**: التخطيط الإقليمي هو أحد الأساليب التخطيطية التنموية التي ترتكز على إقليم معين، وتهدف إلى تحقيق توازن أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عمليات التخطيط والتنمية من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة.[2]

2-3-2- أهداف التخطيط الإقليمي:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى ما يلي:

- تحقيق التوازن بين توزيع السكان والموارد الطبيعية للحد من الفوارق الإقليمية للوصول إلى حد من التنمية المتوازنة على كافة إقليم الدولة.
- الاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد الطبيعية والإمكانات المتوفرة في كل إقليم في تحقيق التنمية والأهداف المستقبلية للخطة الإقليمية.
- تحسين المستوى المعيشي لسكان الإقليم والعمل على رفع نسبة الدخل بتوفير فرص العمل.
- تثبيت سكان الريف والحد من الهجرة الريفية نحو المدن (التحضر) بتوفير فرص العمل في المناطق الطاردة لتخفيف معدلات البطالة فيها.
- العمل على تحقيق اللامركزية الإدارية وتشجيع العمل المحلي بتحفيز المشاركة الشعبية في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.

---

[1] **فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، كتاب مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016،الصفحة 58.**

[2] **فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني،نفس المرجع ،صفحة 59**

- تخفيف الضغط على المدن الكبرى ومعالجة مشاكلها الحضرية بتوزيع عادل للسكان والخدمات.[1]

2-3-3- مشاكل ومعيقات تطبيق التخطيط الإقليمي:

- غياب التطابق بين الوحدات الإدارية والأقاليم التخطيطية، مما جعل الحكم المحلي يندمج مع التخطيط الإقليمي.
- غياب البعد المكاني في عمليات التخطيط المركزية، مما يعيق تحقيق أهداف التخطيط الإقليمي ويزيد من حدة الفوارق المكانية.
- ندرة البيانات الكمية والوصفية التي تتعلق بالإقليم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والتي على أساسها توضع الخطة الإقليمية.
- غياب المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط الإقليمي بشكل موضوعي وبناء.
- عدم الدقة الموضوعية في تحديد تبعية لجان التخطيط الإقليمي من الناحية الإدارية، مما يصعب من عملية التنسيق بين اللجان وتحديد الأدوار والوظائف.
- غياب التنسيق بين مستويات التخطيط الإقليمي وبين مختلف الأقاليم في الدولة.
- النقص في الإطار التشريعي، والسياسي والمالي في تنفيذ برامج ومشاريع المخططات الإقليمية.[2]

3- خلاصة:

نخلص في هذا الفصل إلى جملة من المفاهيم والمصطلحات والتي تدخل في نطاق دراستنا من أجل إثرائها وجعلها سندا معرفيا يعزز تحليلنا لاحقا، كما توصلنا إلى أن المدينة وحدة صغرى تندرج ضمن الإقليم؛ أي أن الإقليم يتكون من مجموعة وحدات صغرى(مدن)، ولهذا يعد التخطيط الإقليمي مرجعيا بالنسبة للتخطيط العمراني كونه أشمل مجاليا.

[1] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق، صفحة 69.

[2] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، المرجع السابق، صفحة 82.

الفصل الثاني

السياسة العمرانية وأدوات التخطيط المجالي في الجزائر

الفصل الثاني: السياسة العمرانية وأدوات التخطيط المجالي في الجزائر

01- مقدمة:

جراء موجات اللّاتوازن الذي شهدته المدن الجزائري ،والاختلال بين الأقاليم التي نتجت عن سياسات الإستعمار الذي ركز على عمليات التنمية على مستوى المدن الكبرى الشمالية ،والساحلية وذلك على حساب المدن الداخلية والصحراوية، حيث سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى إنتاج مجموعة من السياسات العمرانية للتخفيف من الفوارق الجهوية ،وتحقيق التكافؤ بين المدن والأقاليم وتنميتها، وإعادة إعمار المجال الوطني، ومن هنا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم هاته السياسات العمرانية والمراحل التي مرت بها وأدوات تطبيقها، كما سنتطرق إلى المخططات الإقليمية ،والعمرانية وفق المستويات المجالية.

02- السياسة العمرانية في الجزائر:

2-1- السياسة العمرانية في الجزائر قبل الاستقلال:

لقد تميزت هذه المرحلة بتأثرها بالطابع الإستعماري المفروض خلال القرن 19، حيث وضعت سياسة ذات طابع عسكري لتحديد المناطق بالجزائر (مناطق ممنوعة/قرى متجمعة).

كما ظهر التخطيط العمراني بفرنسا بموجب قانون **(cordunet)**سنة 1919، المعدل سنة 1924 والذي وضع مخطط التهيئة والتجميل، إذ طبق على الجزائر بموجب مرسوم 5 جانفي 1922، ومن خلال هذا القانون ومخطط "**كروست**" و "**دونجي**" في 1922 الذي يرتكز على النظرة الشاملة في التخطيط والتطبيق الفعلي على أرض الواقع أنشأت مقاطعة جزائرية عمرانية كاملة من جميع الهياكل والتجهيزات سنة 1937.[1]

كما عمدت السياسة الاستعمارية في الجزائر إلى تقسيم البلاد إلى مناطق لكل منطقة وضعية ودور تشغله كالتالي:[2]

- المدن الحواضر: الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهران.

---

[1] **بوزغايةباية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضر، بسكرة سنة(2015-2016)، صفحة 190.**

[2] **ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، مذكرة دكتورا في علم الاجتماع تخصص بيئة، جامعة محمد خيضر،بسكرة،سنة (2013-2014) ، صفحة 34.**

- المدن المتوسطة: باتنة، سيدي بلعباس، مليانة، البليدة.
- مدن الشمال الصغيرة: الزراعية، والساحلية وهي مدن للحماية والإدارة.
- مدن الجنوب الكبير والواحات: مثل بسكرة، وتقرت، حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية خالية من أي تهيئة جادة كالتي حظيت بها مدن الساحل.

وفي سنة 1950 وضعت مجموعة من الأدوات الجديدة لتنظيم التعمير والتي لم تطبق واقعيا إلا سنة 1958 و1959، وهي الفترة التي تمثل بالنسبة للجزائر انطلاق مشروع قسنطينة والذي هدف إلى بناء 220 ألف مسكن في الوسط الحضري، و110 ألف مسكن في الوسط الريفي خلال خمس سنوات وعرف باسم "**مشروع شارل ديغول**"، وهذا لمحاولة إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي للقضاء على الحرب التحريرية، وظهر بفرنسا عدة مخططات منها:

- المخطط التوجيهي للتعمير (PUD) .
- المخطط التفصيلي.
- مخطط التعمير وإعادة الإنشاء.
- برنامج التجهيز العمراني ومخطط التجديد والتجهيز (PMU).
- برنامج التعمير والمناطق القابلة للتعمير (ZUN).

وقد تركت هذه الأدوات أثرها الكبير في تحديد أدوات التهيئة والتعمير بعد الاستقلال في الجزائر.[1]

2-2- السياسة العمرانية في الجزائر بعد الاستقلال:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاع مزرية ناتجة عن الاستعمار، تمثلت في فقدان العدالة الاجتماعية، وتوزيع المكاسب والموارد في أنحاء البلاد، مما نتج عنه اختلال بين مختلف الأقاليم (الساحل، الهضاب العليا، الجنوب)، ظهور فوارق اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...الخ.

2-2-1- المرحلة الأولى: من 1962 إلى غاية 1979 (تطبيق سياسة التوازن الجهوي):

من أجل تطبيق التوازن الجهوي والقضاء على الفوارق الجهوية الصارخة بين جهات الوطن، وبالخصوص بين مناطق الشمال والهضاب العليا والجنوب، وبين المناطق الجنوبية والسهول، تم

[1] **عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، جامعة سعد دحلب البليدة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، الصفحة 47.**

الاعتماد على المخططات التنموية، باعتبارها منهجا علميا وأداة فعالة يمكن تطبيقها على المستوى الوطني والمحلي، حيث عرفت هذه المرحلة ثلاث مخططات وهي:[1]

- المخطط الثلاثي (1967-1969): اهتم بالتكفل بالمناطق النائية والمعزولة، وكذا التصدي لموجة النزوح الريفي نحو المدن حيث اعتمد على برامج لتجهيز الأرياف وتشجيع الإسكان فيها.
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): اهتم بالتهيئة العمرانية للتكفل بالتطور الحظري حيث أنجزت مخططات التهيئة العمرانية والتي تكفلت بخلق مناطق صناعية بعد تأميم المحروقات كما تم وضع مخططات لتهيئة البلديات.
- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): انشغل بإعداد أدوات تهيئة عمرانية عملية وإدراج برامج خاصة وكذا مخططات لفائدة عدد من الولايات للنهوض بالمؤسسات الصناعية.

وأهم المخططات والأعمال المنجزة في تلك الفترة يمكن تلخيصهما كما يلي:[2]

- برامج خاصة ابتداء من 1966 وهي عبارة عن برامج تخص المناطق التي تعرف ضعف في الهياكل القاعدية ونسبة بطالة عالية.
- برامج التجهيز المحلي للبلديات بداية من سنة 1970 وترمي إلى التنمية الصناعية والاقتصادية والفلاحية والتشغيل.
- الثورة الزراعية.
- مخطط التعمير (PUD) حيث تلتزم كل بلدية بوضعه لمدة ما بين 10 إلى 15 سنة ويهدف إلى وضع توازن بين النمو الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي وشغل الأراضي.
- مخطط العصرنة العمرانية (PMU) والذي يخص المدن الكبرى أو ذات أهمية والتي يتسارع فيها النمو.
- المخطط البلدي للتنمية (PCD) الخاص ببعض المدن المتوسطة أو أقل أهمية، والتي كان هدفها إيجاد استثمارات إنتاجية وقطاعية.
- صدور مجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الإداري الجديد عام 1974 للترقية الإدارية للمراكز الحضرية التي ارتفعت من 66 مركز عام 1966 إلى 211 عام 1977.

[1] **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.**

[2] **عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق،صفحة 49.**

2-2-2- المرحلة الثانية: من 1980 إلى غاية 1990 (بوادر سياسة تهيئة الإقليم):

خلال هذه الرحل تم:

- وضع المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984 و1985-1989): الذي كان يهدف إلى تنمية المناطق الداخلية للبلاد وإعادة هيكلة القطاع الصناعي.[1]
- تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم ANAT سنة 1981 بموجب المرسوم 80-277.[2]
- تعديل الخريطة الإدارية والحضرية عام 1984، ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية عام 1984 و1544 بلدية بعدما كانت 845 بلدية.
- إصدار قانون يتضمن تعديلات تتميما لقانون الولاية والبلدية ينص على صلاحيات الجماعات المحلية وتزويدها بأدوات خاصة للتهيئة (المخطط الولائي والمخطط البلدي للتهيئة).[3]
- صدور تعليمة وزارية بتاريخ 07 أفريل 1980 والتي سمحت لكل بلدية دون التمييز بين الريفية والحضرية بتوزيع 200 قطعة أرض لسنة 1980، فاسترجع مفهوم الملكية الخاصة بعدما غاب خلال الثورة الزراعية، وبدأ التفكير في التقليص من هذا التبذير في العقار من خلال إصدار عدة تشريعات تحد من ملكية الدولة وتضمن تسيير اقتصادي للأراضي والمساحات[4] مثل:

- القانون رقم 81-03 الصادر بتاريخ 07 فيفري 1981 المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة العقارية (ج ر 6).
- القانون رقم 83-18 الصادر بتاريخ 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية (ج ر 34).
- القانون رقم 87-19 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1987 الذي يضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم (ج ر 50).
- القانون رقم 82-02 بتاريخ 16 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء والتجزئة الذي ساهم في الحد من تبذير العقار.

[1] عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق،صفحة 50.

[2] أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، مرجع سابق.

[3] ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، مرجع سابق، صفحة 39.

[4] عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق، صفحة 51.

- صدر القانون رقم 87-03 بتاريخ 20 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، والذي وضع عدة أدوات على المستوى الجهوي والإقليمي وهي:
  - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT.
  - المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم SRAT.
  - والتي تندرج تحت 48 مخطط ولائي للتهيئة ومخططات بلدية للتهيئة.

2-2-3- المرحلة الثالثة: من 1990 إلى غاية 2001:

أهم ما يميز هذه المرحلة:

- صدور دستور 1989 ودخول الجزائر في النظام الليبرالي والاقتصاد الحر، وتخليها عن النظام الاشتراكي ونمط التخطيط المركزي.
- غياب وزارة تهيئة الإقليم من التنظيم الحكومي حتى سنة 1994 أين أحدثت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.
- مبادرة وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية سنة 1995 في مشروع الجزائر غدا وذلك بتنظيم استشارة وطنية شاملة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر، شاركت فيها السلطات العمومية والجماعات المحلية والجامعات والخبراء والمجتمع المدني لإثراء الوثيقة التي صممتها الوزارة المعنية للوضعية الراهنة للتراب الوطني ،إذ تضمنت وثيقة "الجزائر غدا" حصيلة الإختلالات التي تعرفها البلاد وبعض الإقتراحات لمشروع وطني جديد لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية، وبدأ التفكير في إستراتيجية للتنمية المستدامة في مجال التهيئة العمرانية.[1]
- تأسيس المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهي هيئة تتولى إعداد السياسة الوطنية للبيئة وهدفه تجسيد التعاون الواسع بين القطاعات غير أن هذا المجلس لم يعمل مما شجع جميع الانحرافات في مجال التهيئة والتعمير[2].
- صدور نصوص تشريعية تتعلق بصفة مباشرة وغير مباشرة بالسياسة العمرانية ومنها:
  - القانون رقم 90-08 الصادر بتاريخ 7 أفريل 1990 المتضمن قانون البلدية (ج ر 15).
  - القانون رقم 90-09 الصادر بتاريخ 7 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية (ج ر 15).

[1] **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، مرجع سابق.**

[2] **عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق صفحة 53.**

- القانون رقم 90-25 الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري (ج ر 49).
- القانون رقم 90-29 الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير(ج ر 52).
- القانون رقم 90-30 الصادر بتاريخ 01 ديسمبر 1990 المتعلق بأملاك الدولة (ج ر 52).
- القانون رقم 91-11 الصادر بتاريخ 27 أفريل 1991 المحدد للقواعد العامة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة (ج ر 21).

إن قانون التوجيه العقاري وضع أبعاد التعمير بالجزائر من خلال وضع الإطار القانوني للتعمير وذلك في نص المواد 66 و70 المحددة للأراضي المعمرة والقابلة للتعمير، ووضع أدوات التعمير وهذا ما نصت عليه في المادة 10 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير والتي عرفت وحددت مضمون هذه الأدوات هي:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.
- مخطط شغل الأراضي POS.

وتعد هذه المخططات ترجمة شكلية ومادية لإرادة تنظيم وتطوير توسع المدن في نفس الوقت والتي تترجم ضرورة التخطيط للمساحات ولأحسن توازن بين مختلف الوظائف للأراضي ونوعية البنايات ومختلف النشاطات وفقا للمادة 69 من قانون التوجيه العقاري.

وإن قانون 90-29 عرف عدة نصوص تطبيقية والتي عدلت مؤخرا بما يتماشى مع التنمية المستدامة وهي:

- المرسوم التنفيذي رقم 91-175 الصادر بتاريخ 28 ماي 1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير (ج ر 26).
- المرسوم التنفيذي رقم 91-176 الصادر بتاريخ 28 ماي 1991 المتعلق بتحديد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 06-03 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 09-307 (ج ر 55).

- المرسوم التنفيذي رقم 91-177 الصادر بتاريخ 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادق عليه المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2005 (ج ر 62).
- المرسوم التنفيذي رقم 91-178 الصادر بتاريخ 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 315 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2005 (ج ر 62).
- المرسوم التشريعي رقم 94-07 الصادر بتاريخ 18 ماي 1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري المعدل والمتمم بموجب قانون 04-06 الصادر بتاريخ 14 أوت 2004 (ج ر 32).

2-2-4- المرحلة الرابعة: من 2001 إلى غاية 2023 (تجسيد سياسة التهيئة الإقليمية):

خلال هذه الرحل تم:

- إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة وأعلن ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-257 الصادر بتاريخ 26 أوت 2000 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، وأكده المرسوم الرئاسي رقم 01-139 المعدل والمتمم له.

كما كرست هذه المرحلة لاستكمال الإطار القانوني وإعداد الدراسات وأدوات التخطيط، وكذلك تعزيز الهيئات الوطنية المتعلقة بتهيئة الإقليم.

وفيما يخص الإطار القانوني المتعلق بتهيئة الإقليم:

- إصدار القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ونصوصه التنظيمية، حيث هذا القانون يحدد التوجهات السياسية للدولة في مجال تهيئة الإقليم، والمتمثلة في إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم وتكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وتوزيع أفضل للأنشطة والسكان عبر الإقليم، كما بادر الدولة من خلال هذا القانون بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتديرها، تسير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اقتصاد كل منها، وكذلك بالتشاور مع

الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، كما يلعب المواطن دورا هاما في إعداد هذه السياسة وتنفيذها، حيث تهدف هذه السياسة إلى:[1]

- تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي.
- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.
- إرساء دعائم الوحدة الوطنية، وتدمج بالإضافة إلى الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم.
- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته وإعماره بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.
- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

[1] **المادة 2 من القانون 01/ 20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.**

- التحكم في نمو المدن وتنظيمه.[1]
- إصدار القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- وفيما يخص الدراسات وأدوات التخطيط، إعداد:
  - المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).
  - (21) مخطط توجيهي قطاعي (SDS).
  - (09) مخططات لتهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية (SEPT).
  - (04) مخططات توجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى، الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة (SDAAM).
  - المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL).
  - المخطط الوطني للمحافظة على التربة ومكافحة التصحر.
  - (48) مخطط لتهيئة إقليم الولايات (PATW).
  - (20) دراسة لتصنيف الكتل الجبلية.
  - (09) دراسات لتهيئة وتطوير المناطق الحدودية.
  - دراسة متعلقة بتطوير وتثمين الواحات.
- تعزيز الهيئات المكلفة بتهيئة الإقليم بـــ :
  - تأسيس المجلس الوطني لتهيئة الإقليم (2005).
  - تدعيم مهام الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم خاصة فيما تعلق بجاذبية الأقاليم (2011).[2]

التغيير التشريعي تماشيا مع التنمية المستدامة:

إن هذه الإستراتيجية الجديدة تتطلب معها إيجاد عدة تعديلات لمجموعة من النصوص القانونية وإصدار أخرى تتضمن تنظيم أجزاء الإقليم وهي:

- إصدار القانون رقم 02-08 المؤرخ في: 08 ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.

[1] **المواد 4، 5، 6، من القانون 20/01.**

[2] **أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، مرجع سابق.**

- إصدار القانون رقم 06-06 الصادر بتاريخ: 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- إصدار القانون رقم 02-02 الصادر بتاريخ: 2002/02/05 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه (ج ر 10).
- إصدار القانون رقم 03-01 الصادر بتاريخ: 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة (ج ر 11).
- إصدار القانون رقم 03-02 الصادر بتاريخ: 2003/02/17 الذي يحدد القواعد العامة للاستغلال والاستعمال السياحيين للشواطئ (ج ر 11).
- إصدار القانون رقم 03-03 الصادر بتاريخ: 2003/20/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية (ج ر 11).
- إصدار القانون رقم 03-10 الصادر بتاريخ: 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (ج ر 43).

وعرفت الجزائر ظروف أثرت على مجال تهيئة الإقليم والتعمير وهو زلزال 2003 الذي كانت نتائجه خطيرة سواء على الأرواح أو الممتلكات وهذا ما أثبت وجود نقائص في قانون التهيئة والتعمير في مجال الوقاية من الأخطار والكوارث، وانطلاقا من ذلك تم:

- تعديل القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004.
- إصدار القانون رقم 04-20 بتاريخ 2004/12/20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (ج ر 84).
- إصدار القانون رقم 04-03 بتاريخ 2004/07/23 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة (ج ر 41).
- إصدار القانون رقم 07-06 بتاريخ 2007/05/13 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها (ج ر 31).
- إصدار القانون رقم 11-02 بتاريخ 2011/02/17 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة (ج ر 13).

وفيما يخص صلاحيات الجماعات المحلية فقد دعّمت مهامها لتجسيد تهيئة الإقليم والتعمير وذلك من خلال:

- إصدار القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتعلق بالبلدية.
- إصدار القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية.

في مجال العمران:

- صدور القانون رقم 08-15 الصادر بتاريخ 20 أوت 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.[1]
- وفي إطار رفع التحديات الجديدة خاصة تلك المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، الرقمنة، والانتقال الطاقوي والحوكمة، بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، ومرافقة القطاعات بتحيين المخططات التوجيهية القطاعية (SDS)، وكذلك إعداد مخططات تهيئة إقليم الولايات العشرة (10) الجديدة (PATW).[2]

03- أدوات التهيئة ووثائق التعمير وفق المستويات المجالية:

3-1- على المستوى الوطني:

3-1-1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT):

يمثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأداة الإستراتيجية لتهيئة الإقليم، فهو الذي يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية والأساسية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، كما يترجم ويطور التوجيهات الإستراتيجية الأساسية لتهيئة الإقليم الوطني وتنميته المستدامة ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية،[3] وترمي توجيهاته الأساسية إلى:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.

---

[1] عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، مرجع سابق صفحة (57- 58- 59).

[2] أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، مرجع سابق.

[3] المادة (8/7)من القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الإقليم.
- حماية التراث الايكولوجي والوطني وتنميته.
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية والجهوية.[1]

كما يضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، ويدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويحدد مساحات الحواضر الكبرى التي تكون محل مخطط توجيهي للتهيئة، ومبادئ وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بما يأتي:

- الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي.
- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها.
- برامج الاستصلاح الزراعي والري.
- البنى التحتية الكبرى للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوزيع الطاقة ونقل المحروقات.
- البنى التحتية للتربية والتكوين والبحث.
- انتشار الخدمات العمومية للصحة والثقافة والرياضة.
- البنى التحتية السياحية.
- المناطق الصناعية.[2]

3-1-1-1- الاستراتيجيات الخاصة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT):

يأخذ المخطط الوطني في الحسبان الخصوصيات المميزة للإقليم، وبهذه الصفة يحدد لبعض أجزاء الإقليم إستراتيجية مكيفة ترمي إلى إعادة التوازنات الضرورية لديمومة التنمية أو إلى خلق الظروف المواتية لهذه التنمية وترقيتها، ويحدد الأعمال التكاملية والضرورية لحماية الفضاءات

[1] المادة 9 من نفس القانون 20/01.

[2] المواد(11/10) من القانون 20/01.

الحساسة وتثمينها والتي هي فضاءات هشة من الناحية الايكولوجية لا يمكن أن تنجز بها عمليات إنمائية دون مراعات خصوصيتها، وتتمثل في الساحل والمرتفعات الجبلية والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية.[1]

3-1-1-1-أ- المناطق الساحلية والجرف القاري:

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كيفيات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية والجرف القاري وحمايتها وتثمينها والمرتبطة بما يأتي:

- احترام شروط تمدن المناطق الساحلية وشغلها.
- تنمية أنشطة الصيد البحري والأنشطة الأخرى.
- حماية المناطق الساحلية والجرف القاري ومياه البحر من أخطار التلوث.
- حماية المناطق الرطبة
- حماية التراث الأثري المائي.[2]

3-1-1-1- ب- المرتفعات الجبلية:

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تنمية اقتصاد متكاملة في المرتفعات الجبلية مرتبطة بما يأتي:

- حشد الموارد المائية بواسطة التقنيات المناسبة
- تطوير الزراعة وتربية المواشي بالمناطق الجبلية وكذلك إحداث المساحات المسقية الموائمة وتحسينها.
- إعادة تشجير الغابات والحفاظ على التراث الغابي واستغلاله العقلاني.
- حماية التنوع البيولوجي.
- الاستغلال الأفضل للموارد المحلية بتطوير الصناعة التقليدية والسياحية والأنشطة الترفيهية التي تلائم الاقتصاد الجبلي.
- فك العزلة بتحسين شبكات المواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ترقية مراكز للحياة وإقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش في هذه المناطق.

[1] **المواد (03/12) من القانون 20/01.**

[2] **المادة 13 من القانون 20/01.**

- حماية الممتلكات الثقافية والتاريخية والأثرية والمحافظة عليها وتثمينها.[1]

3-1-1-1-ج- الهضاب العليا والسهوب:

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأحكام المتعلقة بترقية مناطق الهضاب العليا وتهيئة السهوب، التي ترتكز على:

- مواءمة نظام الاستغلال الريفي للخصوصيات السهبية.
- الاستغلال العقلاني لكل الوارد المائية السطحية والباطنية المحلية وتحقيق التحويلات الضرورية لها انطلاقا من الشمال ومن الجنوب.
- مكافحة التصحر والاستغلال الفوضوي للأراضي.
- حماية المساحات الرعوية وتجهيزها.
- تجنيد سكان السهوب وإشراكهم في أعمال التنمية.
- ترقية مراكز الحياة.
- ترقية نسيج صناعي يتمحور حول نشاطات مهيكلة ومقاولاتية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة قليلة الاستهلاك للماء.
- تطوير وتحديث البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي.
- تطوير الخدمات والبنى التحتية الخاصة بالتكوين والبحث.
- تطوير البنى التحتية الخاصة بالمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام.
- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي التربية والصحة.
- تطوير التراث الثقافي والحفاظ عليه.
- رصد ومتابعة تطور المجال السهبي باستمرار.[2]

3-1-1-1- د- مناطق الجنوب:

يأخذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بعين الاعتبار المميزات والخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لمناطق الجنوب ويحدد الأحكام الخاصة بالمناطق المتجانسة الكبرى من أجل:

- ترقية الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية الباطنية الحفرية والسطحية.

[1] **المادة 14من نفس القانون 20/01.**

[2] **المادة 15 من نفس القانون 20/01.**

- حماية المنظومات البيئية في الواحات والصحاري.
- ترقية الزراعة الصحراوية والواحات.
- تثمين الطاقة الزراعية واستصلاح أرض جديدة عن طريق إعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلال طويل الأمد وتطبيقه.
- حماية المناطق الرعوية وتجهيزها.
- تطوير البنى التحتية للنقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي وعصرنتها.
- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة والتربية.
- تطوير أنشطة اقتصادية توائم ظروف هذه المناطق وخاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان وتثمين المحروقات والموارد المنجمية.
- تطوير الخدمات والتجهيزات الخاصة بالتكوين والبحث.
- إنشاء مراكز للحياة مطابقة لخصوصيات هذه المناطق ولأنشطتها.
- تطوير البنى التحتية للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام.
- مكافحة التصحر والترمل وصعود المياه.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي في هذه المناطق وتثمين التراث السياحي الصحراوي.[1]

3-1-1-1-هـ- المناطق الحدودية:

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ترتيبات خاصة بتنمية المناطق الحدودية والمتعلقة على وجه الخصوص بالتكفل بما يأتي:

- ترقية مراكز للحياة وامتصاص الاختلالات فيما يخص التجهيزات المرتبطة بالإطار المعيشي للسكان المعنيين والمحافظة على ثرواتهم الطبيعية والحيوانية.
- فك العزلة وتنمية شبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- تثمين الموارد المحلية وتطوير أنشطة تكميلية في إطار الاندماج المغاربي، وما يترتب عليه من مبادلات وتعاون حدودي وتنمية مشتركة مع المناطق والبلدان المجاورة.[2]

[1] المادة 16 من نفس القانون 20/01.

[2] المادة 17 من نفس القانون 20/01.

يحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أحكاما وترتيبات خاصة بالتنمية للمناطق الواجب ترقيتها تنمية مدعمة وتفاضلية، وتشمل هذه المناطق الأقاليم المتميزة بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وبعدم كفاية النسيج الصناعي والاجتماعي، والأقاليم الريفية المحرومة التي تتميز بضعف مستوى تنميتها الاقتصادية وتواجه صعوبات خاصة، والمناطق الحضرية الحساسة المتميزة بوجود مجموعات كبرى، أو أحياء سكنية متدهورة وباختلال توازن حاد بين السكن والشغل وكل إقليم آخر يتطلب أعمالا ترقوية خاصة من طرف الدولة.[1]

3-1-1-2- إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادقة عليه:

تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ويكون موضوع تقييم دوري وتحيين كل خمس (5) سنوات.[2]

3-2- على المستوى الجهوي:

3-2-1- مخططات فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT):

خصص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم برنامج العمل الإقليمي 14 PTA من الخط التوجيهي 3 (خلق شروط جاذبية وتنافسية الإقليم) لفضاءات البرمجة الإقليمية حيث:

يعد مخطط فضاء البرمجة الإقليمية الوسيلة التخطيطية التي تأتي مباشرة بعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يمثل الإطار العام الذي تندرج فيه كل المخططات الأخرى، ويلعب مخطط فضاء البرمجة الإقليمية دورا هاما فيما يخص التوازنات الجهوية وتثمين الطاقة والقدرات المجالية للمنطقة والبرامج التي تحتويها[3].

كما يعتبر برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فضاء تنسيقيا لتهيئة الإقليم وتنميته، فضاء لبرمجة السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إطار للتشاور والتنسيق بين الجهات من أجل إعداد المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم وتنفيذه ومتابعته[4].

---

[1] **المادة 18 من نفس القانون 20/01.**

[2] **المواد 19، 20 من نفس القانون 20/01.**

[3] **مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة.**

[4] **المادة 46 من نفس القانون 20/01.**

يترجم مخطط فضاء البرمجة الإقليمية بالنسبة لكل فضاء جهوي وعلى أساس خصائصه ومؤهلاته، التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية التنموية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يشمل مخطط فضاء البرمجة الإقليمية مجال جهوي يتكون من عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة ومتكاملة[1].

مدته مماثلة لمدة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (20 سنة).

3-2-1-1- أهمية مخطط فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT):

تكمن أهميته فيما يلي:

- فضاء داعم للاندماج على الفضائي بواسطة الجذب الإقليمي والتوزيع.
- فضاء للتشاور حول المشاريع والبرامج المشتركة للعديد من الولايات.
- إطار إقليمي موجه لبناء مشروع ناجع ومشترك للتنمية.
- قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن.[2]

3-2-1-2- مضمون مخطط فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT):

- تقييم للأوضاع.
- وثيقة تحليلية استشرافية.
- خطة مرفقة بوثائق خرائطية بين مشروع تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة لكل برنامج جهة[3].
- مجموع الترتيبات المتعلقة بمشروع تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

3-2-1-3- الأبعاد الأساسية لمخططات فضاء البرمجة الإقليمية (SEPT):

- المؤهلات والوجهات الأساسية وقابلية الإئتلام الخاصة بالفضاء المقصود.
- تموقع البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.
- الترتيبات المتعلقة بالحفاظ على الموارد، ولاسيما منها الماء واستعمالها استعمالا رشيدا.

---

[1] المادة 3 من نفس القانون 20./01

[2] القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، صفحة 89.

[3] المادة 49 من نفس القانون 20/01.

- تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي والتضامن واندماج السكان وتوزيع الأنشطة والخدمات والتسيير المحطم للفضاء.
- ترقية الأنشطة الفلاحية وتجديد أحياء الفضاءات الريفية مع مراعات تنوعها وضمان تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنوع الأنشطة الاقتصادية ولا سيما غير الفلاحية منها.
- الأعمال المتعلقة بتفعيل الاقتصاد الجهوي عن طريق دعم تطوير الأنشطة والشغل وإعادة تجديد وإحياء الفضاءات المهددة.
- المشاريع الاقتصادية الواعدة للتصنيع والموفرة لفرص الشغل.
- ترتيبات تنظيم البنية الحضرية والتطوير المنسجم للمدن.
- الأعمال التي تتطلبها الفضاءات الهشة بيئيا أو اقتصاديا وسبل معالجتها.
- برمجة البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وإنجازها.
- الأعمال الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتثمينه من خلال ترقية أقطاب للتطور الثقافي والأنشطة المرتبطة بالإبداع الفني وبالاستغلال المناسب للثروات الثقافية[1].

3-2-1-4- فضاءات البرمجة الإقليمية في الجزائر:

حسب المادة 48 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والتي تنص على إنشاء تسعة (9) فضاءات للبرمجة الإقليمية وهي[2]:

3-2-1-4-1-على مستوى التل:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-وسط: ويتضمن عشر (10) ولايات هي: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-شرق: ويتضمن ثماني (8) ولايات هي: عنابة: قسنطينة: سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته شمال-غرب: ويتضمن سبع (7) ولايات هي: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تيموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس، معسكر.

[1] المادة 49 من نفس القانون 20/01.

[2] المادة 48 من نفس القانون 20/01.

3-2-1-4-2- على مستوى الهضاب العليا:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا-وسط: ويتضمن ثلاث (3) ولايات هي: الجلفة، الأغواط، المسيلة.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا-شرق: ويتضمن ستة (6) ولايات هي: سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي، تبسة.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته الهضاب العليا-غرب: ويتضمن خمس (5) ولايات هي: تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة، البيض.

3-2-1-4-3- على مستوى الجنوب:

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب-شرق: ويتضمن أربع (4) ولايات هي: غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته جنوب-غرب: ويتضمن ثلاث (3) ولايات هي: بشار، تيندوف، أدرار.
- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته أقصى الجنوب: ويتضمن ولايتين هما: تامنغست، إيليزي[1].

[1] **القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، صفحة 89.**

الشكل (1): فضاءات البرمجة الإقليمية في الجزائر

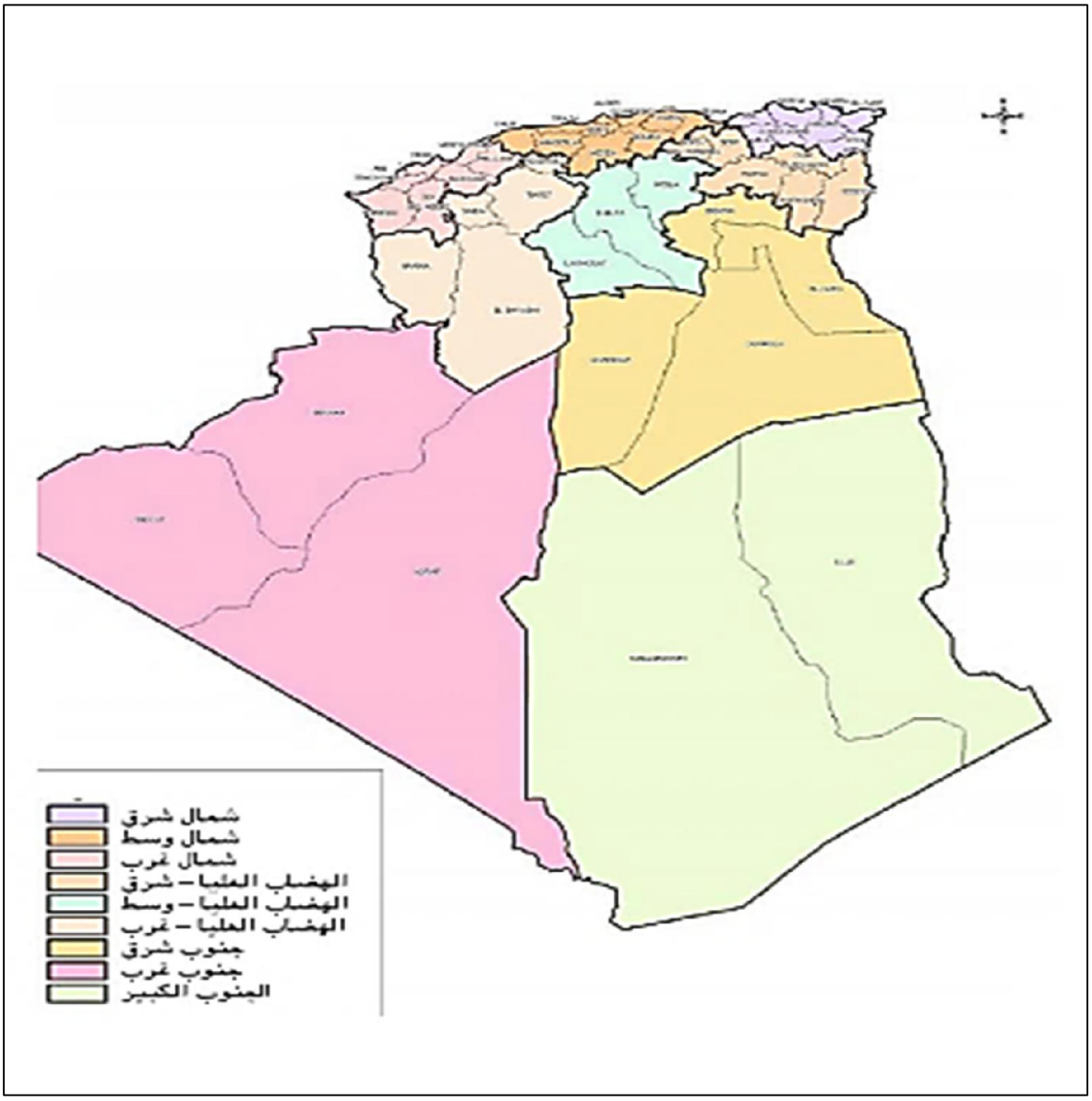

المصدر: القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان2010المتضمنالمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

3-3- على المستوى الولائي:

3-3-1- المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM):

المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى هي مخططات تحل محل مخططات تهيئة إقليم الولاية بالنسبة لفضاءات الحواضر الكبرى، حيث أن الحاضرة الكبرى هي تجمع حظري يشمل على الأقل (300.000) نسمة، ولها قابلية لتطوير وظائف دولية زيادة على وظيفتها الجهوية

والوطنية، ويحدد مساحتها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،[1] كما خصها هذا الأخير ببرنامج عمل إقليمي (PAT 12) تحت عنوان تأهيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى" الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة" من الخط التوجيهي الثالث (خلق شروط جاذبية وتنافسية الإقليم)، ويهدف إلى:

- جعل المدن الكبرى الأربع مولدا لنمو بشكل محطات لاقتصاد معولم.
- جعل المدن الكبرى الأربع قاطرة لشبكة نمو تغذي في العمق إقليما متوازنا.
- جعل الجزائر العاصمة مدينة كبيرة دولية، ووهران وقسنطينة وعنابة مدن كبرى متوسطية.[2]

3-3-2- مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW:

مخطط تهيئة إقليم الولاية هو أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية؛ إذ يهدف إلى ضمان الانسجام والاتساق بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمتمثلة في (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات تهيئة فضاءات لبرمجة الإقليمية والمخططات التوجيهية لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة إقليم الكتل الجبلية) وأدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي[3].

ويعمل أيضا على تجسيد توجيهات مخطط مجال البرمجة الإقليمية المستمد من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إقليم الولاية، بالإضافة إلى إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بنقاط القوة والضعف والقدرات والتهديدات التي تخص إقليم الولاية ككل، ويقوم أيضا بتقدير المؤهلات والضغوط والوسط الجغرافي والموارد الطبيعية وأشكال شغل الإقليم والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية والتجهيزات المهيكلة وكذا قدرات تحمل الأنظمة البيئية[4].

[1] المواد(3/ 10/7) من القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

[2] ملخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الملحق بالقانون 02/10 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، صفحة 83

[3] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 83/16.

[4] المادة 3 من المرسوم 83/16.

3-3-2-1-أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW:

تتمثل أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية في:

- الربط عموديا بين الدراسات الاستشرافية(SNATوSEPT) بأدوات التهيئة والتعمير (PDAU وPOS) في إطار التقييم والتحليل والتخطيط والبرمجة بالنسبة لإقليم الولاية.
- إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بنقاط القوة والضعف والقدرات والتهديدات التي تخص إقليم الولاية.[1]
- التطبيق المحكم للتوجيهات والترتيبات الإستراتيجية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على إقليم الولاية.
- العمل على توضيح وتثمين الترتيبات الخاصة بكل إقليم ولاية بالتوافق مع مخطط تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية المعني، على الخصوص في مجالات (تنظيم الخدمات العمومية، مساحات التنمية المشتركة بين البلديات، البيئة، السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية).[2]

يحدد بالنسبة لإقليم الولاية (مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية، مساحات التهيئة التنمية المشتركة بين البلديات، السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية).[3]

3-3-2-2- المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW:

- الاتجاه نحو إقليم مستدام.
- خلق ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي.
- ضمان الجاذبية والتنافسية بين الأقاليم.
- العمل على تحقيق الإنصاف الإقليمي.
- حوكمة المجال حسب ما ينص عليه المخطط الوطني للتهيئة العمرانية.[4]

---

[1] مخطط تهيئة إقليم الولاية، صفحة 5.

[2] المادة 7 من القانون 20/01.

[3] المادة 53 من القانون 20/01.

[4] مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة صفحة 26.

3-3-2-3- أهداف مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من أجل استقرار سكانها.
- إعادة توازن البنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- حماية الفضاءات والمجموعات الهشة إيكولوجيا واقتصاديا وتثمينها.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفظها للأجيال القادمة.[1]

3-3-2-4- مجالات مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW:

مخططات تهيئة إقليم الولاية تهدف إلى تحقيق التنمية وفق خصوصيات كل إقليم (الساحل، الهضاب، الجنوب...)، ويرجع الاختلاف لعدة عوامل منها الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، ...،إلا أنه على الولاية ترجمة مخطط تهيئة إقليم ولائي يخدم المجالات التالية:

- تنظيم الخدمات العمومية.
- مساحات التنمية المشتركة بين البلديات.
- البيئة.
- السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية.[2]

3-3-2-4-أ- تنظيم الخدمات العمومية:

[1] المادة 4 من القانون 20/01.

[2] المادة 53 من القانون 20/01.

تهدف مخططات تهيئة الإقليم الولائي عند إعدادها إلى وضع خطة من أجل تنظيم الخدمات العمومية وذلك من خلال برمجة مشاريع مستقبلية تلبي حاجيات سكان إقليمها، وتعمل على تطبيق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ،وتعالج من خلالها كل المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية وغيرها من المتطلبات، وخاصة الإدارية من خلال فسحها المجال للمواطنين من أجل تسيير شؤونهم العمومية، والاستجابة لتطلعاتهم ولآرائهم حول المشاريع التي تعود عليهم بالنفع دون التخلي عن توجيهات المخططات الجهوية والوطنية لتهيئة الإقليم.

3-3-2-4- ب- مساحات التنمية المشتركة بين البلديات:

يترجم مخطط تهيئة إقليم الولاية إضافة تنظيم الخدمات العمومية، ومساحات الانسجام بين البلديات ضمن إقليمه وذلك بغية تحفيز التنمية الشاملة للولاية عن طريق تحديدها للتوجيهات التنموية لمختلف البلديات التي تتداخل مؤهلاتها التنموية وتشترك في خصوصيات مماثلة، سواء أكانت طبيعية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم فلاحية ...الخ، فمخطط تهيئة إقليم الولاية عليه أن يراعي ويأخذ في الحسبان كل المساحات المشتركة بين البلديات لتحقيق مشاريع تنموية مشتركة في مختلف المجالات.

3-3-2-4-ج- البيئة:

إن البيئة عنصر هام ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة التي تحقق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي بأقل قدر من الاستهلاك وأقل ضرر على البيئة، إذ عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة على أنها مفهوم يعني التوافق بين تنمية اجتماعية، اقتصادية قابلة للاستمرار مع ضمان حماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في عملية التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال في الحاضر والمستقبل.

3-3-2-4- د- السلم الترتيبي العام وشروط تمدن التجمعات الحضرية:

من بين المجالات التي يعكسها مخطط تهيئة إقليم الولاية هو السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية، والريفية على مستوى الولاية، فهو يسعى إلى وضع برامج تهدف إلى إرساء سياسة معينة حول تمدن التجمعات الحضرية والريفية، وذلك بتصحيح الإختلالات الحضرية وتدعيم

التجهيزات، وإعادة هيكلة النسيج العمراني وترقية النظام الحضري والتماسك الاجتماعي والمحافظة على الأراضي الفلاحية ... وغيرها.[1]

3-4- على مستوى البلدية أو مجموعة بلديات:

3-4-1- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

حسب المادة 16 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بالقانون 04-05:

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي[2]، ويتجسد في نظام يصحبه تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية[3]، كما يجب تغطية كل بلدية بمخطط توجيهي للتهيئة والتعمير.

3-4-1-1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

- يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها[4].

حسب المادة11 من القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 04-05:

- يحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية.

---

[1] خبيزي وهيبة، التخطيط على مستوى الإقليم، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، صفحة (55-56).

[2] المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.

[3] المادة 17 من نفس القانون 29/90.

[4] المادة 18من نفس القانون 29/90.

- يضبط توقعات التعمير وقواعده.
- يحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات الحساسة والمواقع والمناظر.
- تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والبنايات الموجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن.
- يحدد شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.
- يحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، أو تلك المعرضة للإنزلاقات.
- يعرف ويصنف المناطق المعرضة للزلزال حسب درجة الخطورة.
- يعرف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية ويحدد محيطات الحماية المتعلقة بها[1].

3-4-1-2- أقسام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة، حيث كل قطاع هو جزء ممتد من تراب بلدية يتوقع تخصيص أراضيه لاستعمالات عامة وآجال محددة للتعمير بالنسبة للأصناف الثلاث الأولى من القطاعات المحددة أسفله والمسماة بقطاعات التعمير.

3-4-1-2-أ- القطاعات المعمرة:

هي كل الأراضي حتى وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينها ومستحوذات التجهيزات والنشاطات، حتى ولو كانت غير مبنية كالمساحات الخضراء ،والحدائق، والفسحات الحرة ،والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المتجمعة، كما تشمل أيضا الأجزاء من المنطقة المعمرة الواجب تجديدها وإصلاحها وحمايتها.

3-4-1-2- ب- القطاعات المبرمجة للتعمير:

تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق عشر (10) سنوات حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

[1] **المادة 11 من نفس القانون 29/90.**

3-4-1-2-ج- قطاعات التعمير المستقبلية:

تشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد، في آفاق عشرين (20) سنة، حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

3-4-1-2- د- القطاعات الغير قابلة للتعمير:

هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوصا عليها محددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.[1]

3-4-1-3- محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من:

3-4-1-3-أ- تقرير توجيهي: يقدم فيه ما يأتي:

- تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي والثقافي للتراب المعني.
- قسم التهيئة المقترح بالنظر للتوجهات في مجال التهيئة العمرانية وحماية الساحل والحد من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

3-4-1-3- ب- تقنين:

يحدد القواعد المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة مشمولة في القطاعات (المعمرة، المبرمجة للتعمير، التعمير المستقبلي، الغير قابلة للتعمير)، ولهذا الغرض يجب أن يحدد:

- التخصيص الغالب للأراضي مع، عند الاقتضاء، وطبيعة النشاطات الممنوعة أو الخاضعة إلى إجراءات خاصة، لا سيما تلك المقرر في مخطط تهيئة الساحل المنصوص عليه في القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأرض.
- الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

[1] **المواد (19/ 21/20/ 22/ 23) من نفس القانون 29/90.**

- المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها.
- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.
- تحديد شروط البناء الخاصة داخل بعض أجزاء التراب الواردة في الفصل الرابع (قوام الأراضي المعمرة والقابلة للتعمير) من القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 04-05.
- المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية، لاسيما التصدعات الزلزالية أو الإنزلاقات أو انهيارات التربة، والتدفقات الوحلية وارتصاص التربة والتمييع والانهيارات والفيضانات.
- مساحات حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الأساسية، لاسيما منها المنشآت الكيمياوية والبتروكيمياوية وقنوات نقل المحروقات والغاز والخطوط الناقلة للطاقة.
- المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب درجة قابليتها لخطر الزلازل.
- الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية والمخططات الخاصة للتدخل.

3-4-1-3- ج- وثائق بيانية: تشتمل خاصة على المخططات الآتية:

- مخطط تهيئة يبين حدود ما يأتي:
- القطاعات المعمرة، والقابلة للتعمير، والمخصصة للتعمير في المستقبل والغير قابلة للتعمير كما هو محدد في القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 04-05.
- بعض أجزاء الأرض: الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانات الزراعية المرتفعة أو الجيدة، والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة، كما هو محدد في القانون 90-29 المؤرخ في أول ديسمبر والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 04-05.
- مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي.
- مخطط ارتفاقات يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.
- مخطط تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق وأهم سبل إيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

- مخطط يحدد مساحات المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و/أو التكنولوجية، والمخططات الخاصة للتدخل.
- تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية عن طريق الدراسات الخاصة بالزلازل والدراسات الجيوتقنية أو الخاصة.
- تحدد مساحات حماية المؤسسات أو المنشآت أو التجهيزات المنطوية على الأخطار التكنولوجية، طبقا للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
- تسجيل المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و/أو التكنولوجية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بناء على اقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير المختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط[1].

4- خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى أبرز السياسات العمرانية التي طبقتها الدولة الجزائرية وأدوات تطبيقها والمتمثلة في الهيئات الحكومية والإدارية والقوانين والتشريعات والمخططات، والتي أظهرت لنا خلال كل فترة من الفترات مساعي الدولة لأجل تنمية وتطوير المدن وتلبية احتياجات المواطنين، كما تناولنا أهم المخططات الإقليمية والعمرانية مبرزين التسلسل الوظيفي بينها وفق المستويات المجالية.

[1]: المادة 17 من المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به

الفصل الثالث

التوجهات الكبرى للتهيئة والنمو العمراني لمدينة بسكرة

الفصل الثالث: التوجهات الكبرى للتهيئة والنمو العمراني لمدينة بسكرة

01- مقدمة:

تعد مدينة بسكرة من أهم الأقطاب الحضرية في الإقليم الجنوب الشرقي للبلاد، حيث نمت المدينة أفقيا بوتيرة سريعة عبر الزمن وذلك راجع لعدة أسباب منها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التخطيطية، السياسية...الخ، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم توجيهات المخططات الإقليمية التي تعنى بها مدينة بسكرة ،وكذا توجيهات وقواعد المخططات العمرانية التي تحكم المجال العمراني، لنقوم بعد ذلك بتحليل النمو العمراني لمدينة بسكرة وأهم الاتجاهات التي توسعت بها المدينة أفقيا ثم نقوم بالربط بين نمو المدينة والسياسات العمرانية المنتهجة من طرف الدولة وتوجيهات التخطيط الإقليمي والعمراني ومدى تحكمها تخطيطيا في نمو المدينة.

02- تقديم مدينة بسكرة:

2-1- لمحة تاريخية عن منطقة الدراسة:

غالبا ما نجد أن نشأة المدن تتحكم فيها عوامل كثيرة منها؛ العوامل الاقتصادية، والدفاعية، والسياسية ،إلا أن العامل الطبيعي يلعب دورا فعالا في ظهور المدن وتنظيمها.

يرتبط تاريخ المدينة بتاريخ مناطق الجنوب الكبير، حيث أرجعت الدراسات تاريخ المنطقة إلى حوالي 7000 سنة قبل الميلاد، وبسكرة هي واحة من واحات الزيبان؛والزاب يعني بالأمازيغية الواحة، أما ابن خلدون عرّف الواحة على أنها وطن كبير يشمل قرى متعددة ومتجاورة أولها زاب الدوسن ثم زاب بسكرة، زاب تهودة،وزاب بادس، وبسكرة أهم هذه القرى كلها.

وقد خضعت المنطقة للاحتلال الروماني فالوندالي ثم البيزنطي وترو آثار ما تزال شاهدة على أهمية طابعها العمراني المميز، ومع الفتحات الإسلامية تم تحرير المدينة من غزو الصليبيين على يد القائد عقبة ابن نافع في القرن السابع ميلادي، وخلف هذا الحدث أثر على تاريخ المنطقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وعمرانيا.

وتوالت على المدينة بعد الفتح الإسلامي عدة دويلات وخلافات الهلاليون، الحفصيون، والزيانيون ثم الخلافة العثمانية من القرن 16 إلى القرن 19، واكتست خلال هذه الفترة الطابع الإسلامي في شتى

نواحي الحياة وبرز ذلك من خلال ما كتبه المؤرخون والرحالة العرب وما بقي من آثار لا تزال شاهدة على ذلك.

وبدخول الاحتلال الفرنسي إلى المنطقة سنة 1844، جعلها كنقطة انطلاق للتوسع في الجنوب الكبير، حيث أنشأت نواة لمدينة جديدة، وكان الاهتمام منصبا حول تنمية وتطوير هذه المدينة الجديدة حيث يقيم المعمرين.

وبعد الاستقلال عرفت المدينة صورا عديدة للتعمير، وبعد التقسيم الإداري لسنة 1974 ارتقت المدينة لتكون مقر الولاية، ومنها عرفت المدينة خلق العديد من الإجراءات الحضرية الحديثة على شكل مناطق منها: المنطقة الصناعية، منطقة التجهيزات، منطقة النشاطات، المنطقة الحضرية الشرقية، المنطقة الحضرية الغربية، لتشكل هذه المناطق الهيكل العام للمدينة والتي هي عليه اليوم.[1]

2-2- الموقع الإداري:

إن ظهور بسكرة كوحدة إقليمية برتبة بلدية يعود إلى قرار ماي 1878، والذي تم تأريخه تبعا لمجلس الشيوخ المؤرخ في 9 أفريل 1889، وبقيت تابعة لولاية الأوراس حتى عام 1974، أين تم ترقيتها لتصبح مقر ولاية بسكرة بعدما كانت دائرة تابعة لولاية الأوراس طبقا للقانون رقم 84-04 المؤرخ في 04 فيفري 1984 وما يليه، فقد تأثر التقسيم الإداري لولاية بسكرة به حيث تضم 27 بلدية و10 دوائر، حيث يحدها من:

- الشمال: بلدية لوطاية وبرانيس.
- الجنوب: بلدية أوماش.
- الشرق: بلدية سيدي عقبة وشتمة.
- الغرب: بلدية الحاجب.[2]

[1] مرجعة مخطط شغل الأراضي رقم 24، URBA / BATNA

[2] URBA / BATNA

الشكل (2): الموقع الإداري لمدينة بسكرة

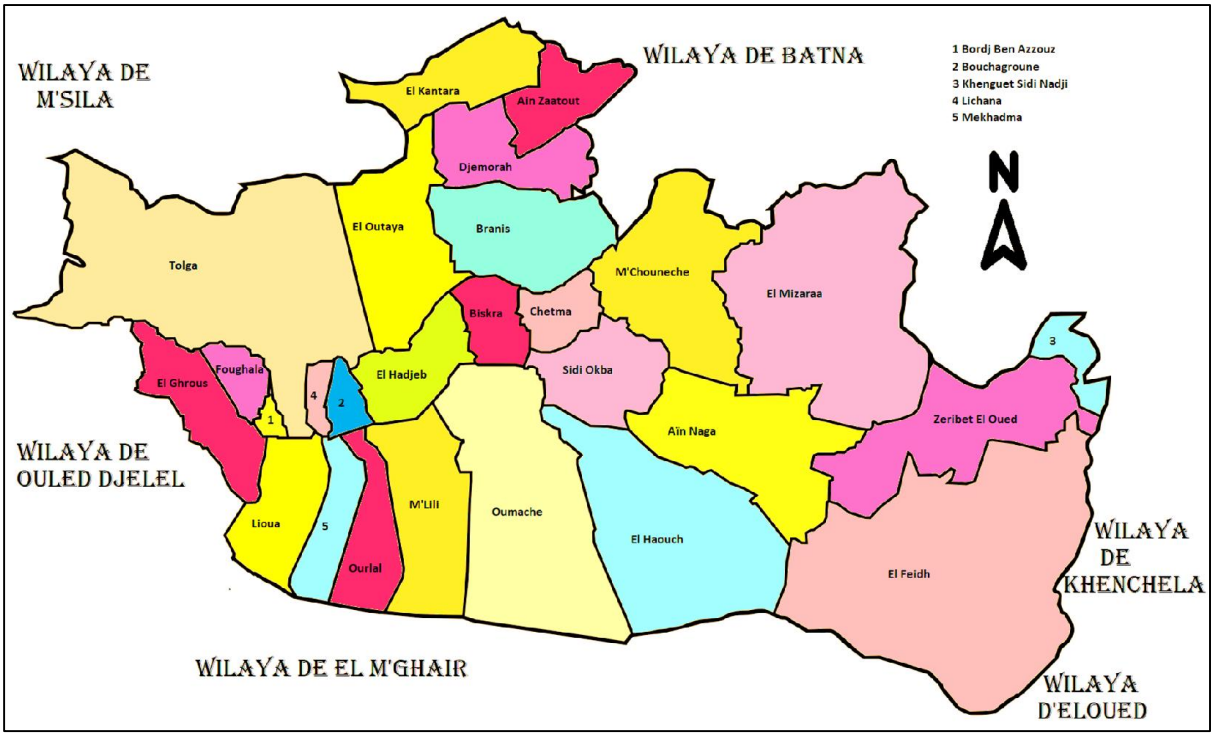

المصدر: www.googele.com بالإضافة إلى معالجة الطالب.

2-3- الموقع الفلكي:

تقع مدينة بسكرة على خط 48.34 عرضا شمال خط الاستواء، وخط 44.5 طولا شرق خط غرينيتش، وبهذا الموقع تحل مكانا هاما في الشمال الشرقي للصحراء الجزائرية مما أهلها لتكون حلقة وصل بين الشمال والجنوب وكذا بين الشرق والغرب.

2-4- الموقع الجغرافي:

تقع مدينة بسكرة ضمن الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، والتي تعتبر فاصلا طبيعيا بينها وبين الشمال بارتفاع يقدر ب 128 متر عن سطح البحر، تبعد عن الجزائر العاصمة ب 422 كم.

وبموقعها هذا تعد مدينة بسكرة بوابة الصحراء، حيث تتميز بموصلية جيدة من خلال الطرق الوطنية المختلفة التي تخترقها، ومن بينها الريق الوطني رقم (03)، والطريق الوطني رقم (46)، والطريق الوطني رقم (83).[1]

[1] URBA / BATNA

الشكل (3): الموقع الجغرافي لمدينة بسكرة

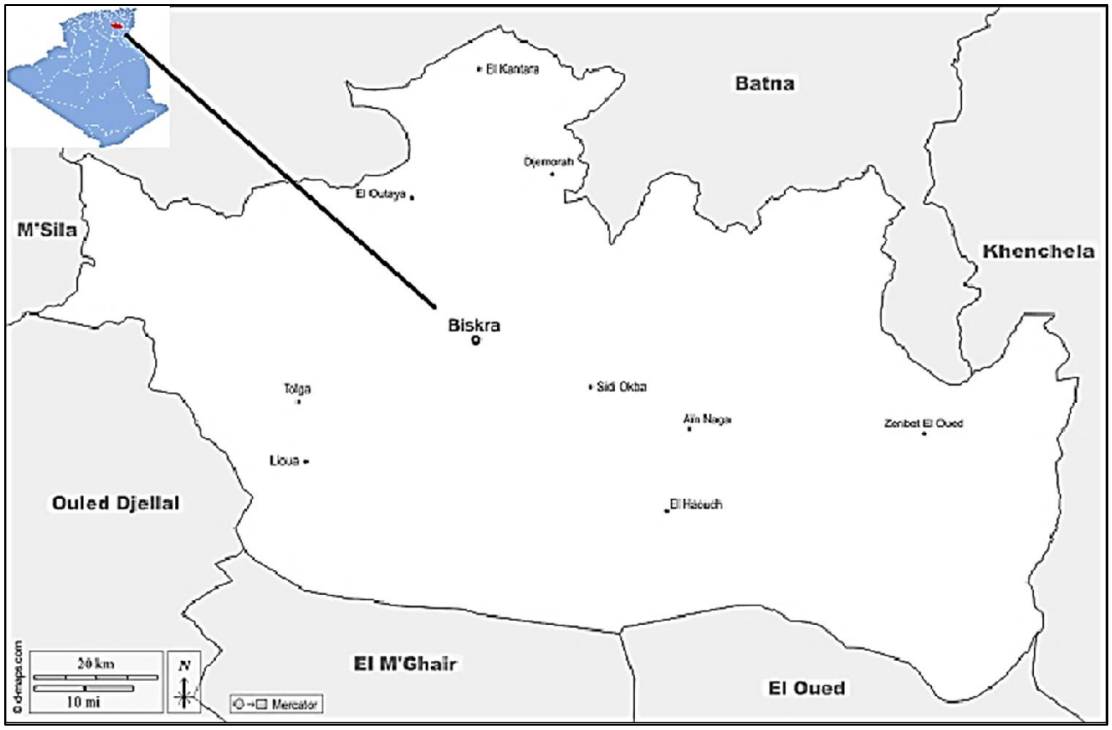

المصدر: www.googele.com بالإضافة إلى معالجة الطالب.

2-5- الموضع:

يعرف الموضع بأنه الأرض التي تقوم عليها المدينة والمنطقة التي تشغلها كتلتها المبنية.

تقع مدينة بسكرة عند ملتقى جبال الأوراس وجبال الزاب، عند التقاء المجال الأطلسي والمجال الصحراوي، وتتموضع على سطح قابل للتعمير في معظمه بنسبة 13%، أي في منطقة مقببه قليلا ومائلة نحو الجنوب منفتحة على منخفض الصحراء، أما أراضيها الأكثر ارتفاعا فتقع في الشمال حيث يصل ارتفاعها إلى 150 متر فوق سطح البحر، ويمر عبر المدينة مجرى وادي بسكرة والذي يتميز بفيضاناته الفجائية حيث يتراوح عرضه ما بين 400 متر و500 متر. [1]

[1] URBA / BATNA

الشكل (4): موضع مدينة بسكرة

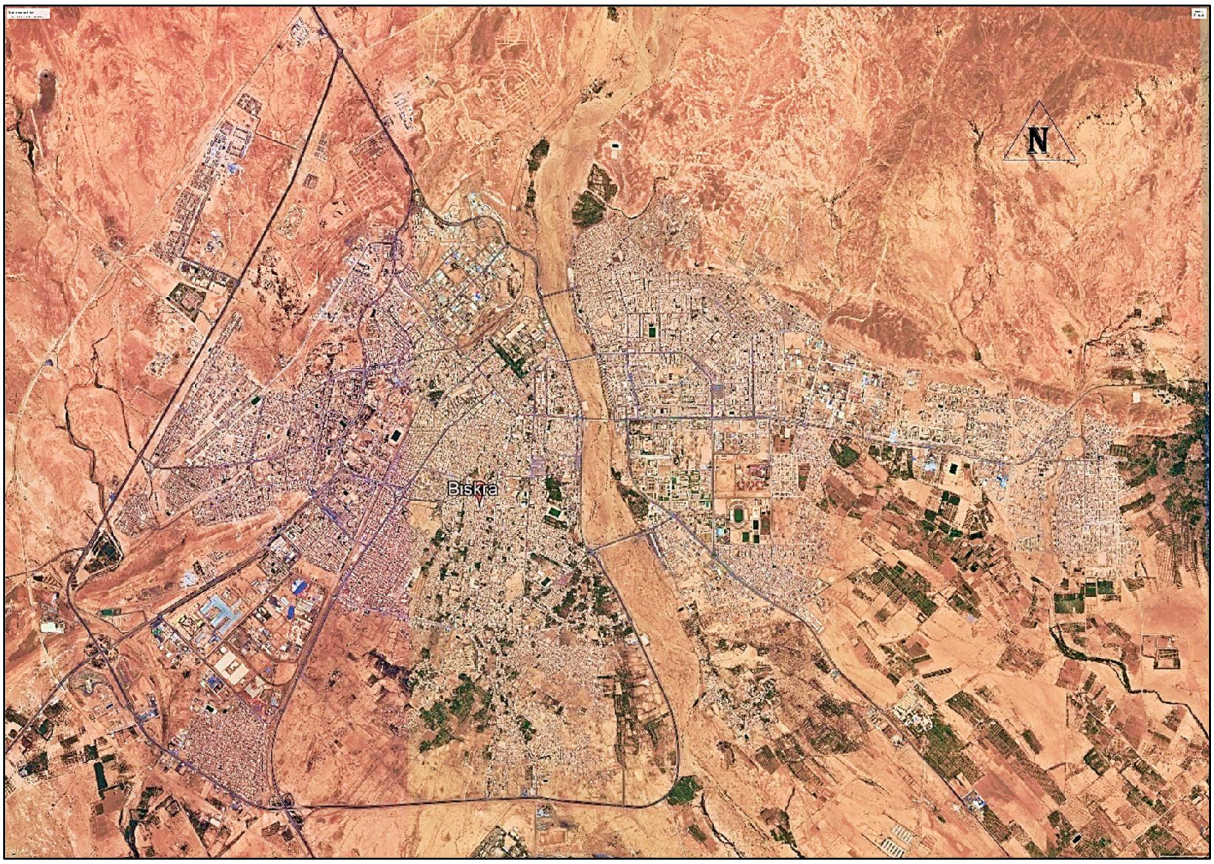

المصدر: GOOGEL EARTH 2023

2-6- المناخ:

مناخ بسكرة شبه جاف إلى جاف، الصيف حار وجاف والشتاء بارد وجاف، متوسط درجات الحرارة المسجلة سنة 2021 هو 24 درجة مئوية، أما درجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة قدرت بـ: 41.1 درجة مئوية، والدنيا 6.7 درجة مئوية.

هطول الأمطار منخفض جدا في بسكرة حيث تتراوح نسبة التساقط من 0 إلى 200 ملم عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.[1]

[1] www.aniref.dz،MONOGRAPHIE WILAYA BISKRA

03- التوجيهات الكبرى للتهيئة:

3-1- توصيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)[1]:

تتمثل التوصيات المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتي لها علاقة بولاية بسكرة وبالجنوب الكبير في:

- إعادة توزيع سكان الشمال على مستوى الهضاب العليا والجنوب.
- التحكم في العمار.
- التسيير المدمج للموارد المائية والأرضية.
- حماية وتثمين المناطق الطبيعية والثقافية الحساسة.
- التنمية الفلاحية، واستصلاح الأراضي.
- جاذبية الأقاليم عن طريق شبكة الطرقات والتجهيز وترقية التكنولوجيات الجديدة والطاقات المتجددة وتنمية أقطاب النمو.

تتمحور إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) حسب قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة حول ثلاث مواضيع وهي: البيئة والمجتمع والإقتصاد.

3-1-1- الجانب البيئي:

الاتجاه نحو إقليم مستدام	ضمان تنمية مطابقة مع قدرة التحمل البيئي للإقليم	• حماية الموارد المائية • حماية الأراضي • الوقاية من الكوارث الكبرى • المحافظة على التنوع البيولوجي
	الوقاية والتخفيف من التصادمات البيئية المرتبطة بتطبيق سياسة المخطط الوطني للتهيئة	• حماية وتثمين الساحل • إعادة إحياء الجبال • تجديد الأنظمة البيئية السهبية • حماية وتجديد الواحات • مكافحة التلوث الحضري

[1] مخطط تهيئة إقليم الولاية لولاية بسكرة.

		والصناعي
	تثمين التراث الطبيعي والثقافي	• حماية التراث الطبيعي والثقافي • تثمين التراث الطبيعي والثقافي

3-1-2- الجانب الاجتماعي:

ويتعلق الأمر بالاستجابة لمتطلبات السكان الاجتماعية:

- على المستوى الديمغرافي وبالرغم من الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات المرتبطة عن الزيادات الطبيعية للسكان فإنه يجب أيضا مراعاة إعادة توزيع الفائض السكاني المتوقع من الشمال إلى الهضاب العليا والجنوب.
- على المستوى السكني، لابد من الأخذ بعين الاعتبار:
  - الزيادة السكانية.
  - نسبة شغل السكنات.
  - تعويض السكنات الهشة.
  - تطوير المجتمع وتنامي ظاهرة العائلات المصغرة على حساب العائلات الكبيرة.
- فيما يخص التجهيزات الاجتماعية، لابد من الوصول إلى نسبة معقولة على المستوى الوطني في مجالات التربية والصحة والتكوين والتعليم العالي والمياه الصالحة للشرب وتصريف المياه القذرة...الخ.

3-1-3- الجانب الاقتصادي:

3-1-3-أ- القطاع الفلاحي والرعوي:

يندرج هذا القطاع تحت توصيات المخطط الرئيسي للتنمية الفلاحية والذي ينص على ما يلي:

- سياسة إقليمية متعددة الوظائف.

- متموضعة وفق نظرة أورو متوسطية شاملة.
- مهيكلة للتكاملات وكذا سلسلة القيم المضافة.
- متلائمة مع الاتجاهات والمحاور الإستراتيجية لـ:PNDAR،و2025 SNDAR.
- آخذه بعين الاعتبار الأفكار المتناغمة مع التنمية المستدامة:
  - تعميق معرفة الموارد.
  - تثمين عمليات الغرس.
  - تحوير السقي مع عوائق الموارد المائية.
  - حماية المساحات الفلاحية النافعة.
  - زراعة الأراضي البور.
  - تكثيف الإنتاج.
  - سياسة تشجيع العمل.
  - القيادة التي تأخذ في الحسبان المدى البعيد وتشجيع المشاركة.

3-1-3- ب- الصناعة:

انطلاقا من المخطط الرئيسي القطاعي، يعطي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم العديد من التوجيهات الإستراتيجية قصد إعادة إحياء القطاع الصناعي وتنميته.

في بداية الأمر كانت العملية تستند على الخبرة وعلى الوسائل المالية الأجنبية مثل الخوصصة والمشاركة الخاصة والعمومية والوطنية والأجنبية لكن السياسة الصناعية الجديدة ودونما التنصل التام عن الإعانة الخارجية تعتمد على إستراتيجية ترتكز أساسا على الوسائل المالية الوطنية وعلى إعادة بعث النسيج الصناعي الذي له القابلية، ففي كل الحالات تبقى الأهداف الكبرى للمخطط الرئيسي الصناعي وهي نفسها بغض النظر عن مختلف المقاربات المفاهيمية.

ويتعلق الأمر بـــ:

- إعادة تأهيل النسيج الصناعي الموجود والذي له قابلية على ذلك.
- تنمية الصناعات المتوسطة والصغيرة.
- تشجيع القطاعات الكبرى المنتجة لمناصب الشغل.

- تنمية الصناعة الثقيلة بما يتماشى مع الوسائل الوطنية (السيارات، الإلكترونيك، المعادن، الخ...).

3-1-3-ج- السياحة:

تعتمد الإستراتيجية الوطنية في قطاع السياحة على:

- تثمين القدرات السياحية والنشاطات التي لها علاقة بالصناعة التقليدية.
- تطبيق سياسة معتمدة إرادية للترقية السياحية.
- تنمية هياكل الإستقبال.
- الأخذ بعين الاعتبار السياحة المحلية وترقية سياحة الأعمال.

3-1-3- د- تنمية الهياكل القاعدية:

إن الهياكل القاعدية سواء أكانت تقنية، أم خاصة بالطرقات تربطها علاقة بالمخططات الرئيسية مثل SDE وSDRA وغيرها.

فيما يخص التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال فإن الأمر يتعلق بتسوية القطاع قصد تقليص الهوة الرقمية.

أما الهدف المنشود من وراء الهياكل الطاقوية فهو يتمثل فيما يلي:

- تلبية المتطلبات الخاصة بالطاقة الكهربائية وإنتاجها.
- تدعيم الشبكة الهيكلية (نقل الطاقة).
- تعميم ودعم تموين المدن بالغاز الطبيعي.
- العمل على تنمية موارد الطاقة البديلة مثل الطاقة الهوائية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية،الخ.

أما فيما يتعلق بالهياكل القاعدية فإن مخطط الطرقات يهدف إلى ما يلي:

- تدعيم وإعادة إصلاح الطرقات الحالية (الطرقات الوطنية والولائية...الخ).
- انحراف طريق الهضاب العليا نحو الجنوب (الطريق السريع والسكة الحديدية).
- ازدواجية بعض المحاور الهامة.

3-2- توصيات مخطط مجال البرمجة الإقليمية الجنوب الشرقي: (SEPT SUD/EST)[1]

3-2-1- الشغل:

وتتمثل التوصيات فيما يلي:

- إنشاء أقطاب تنافسية تعتمد على إبداع الأشخاص الموهوبين ونقل المهارات والمعدات الضرورية إلى الجنوب الشرقي.
- إنشاء مركبات صناعية عمومية أو خاصة.
- تنمية الزراعة المكثفة المدعومة من طرف الدولة.
- تنمية وسائل النقل السريع مثل الطائرة والقطار نحو الجزائر العاصمة.
- تدعيم نشاطات البناء، وخاصة بناء السكنات مناطق النشاط التجاري والصناعي.

3-2-2- الشبكة العمرانية:

- يسمح العمران بتنمية المدن الجديدة بكل مجالاتها الخضراء، ومجالاتها المركزية ومدنها المتوسطة بجانب المدن الكبرى المدروسة من حيث النمو المتزن.
- وضع برنامج التجديد العمراني لإعادة هيكلة الأحياء مع خلق الأقطاب التجارية والخدمات الصحية والإيصالية وغيرها.
- احترام نمط البناء السكني الصحراوي مع ترقية السكن الفردي والسكن نصف الجماعي.
- تطبيق قوانين العمران والبيئة ومعاقبة المخالفين لها.
- تنمية التجهيزات الاجتماعية والتربوية والخاصة بالنشاطات الترفيهية التي يمكن أن تكون وسائل استقطاب نحو الجنوب الشرقي.
- تحسين وتطوير النقل داخل المدن وما بين المدن مع خلق محطات الاستقبال للمسافرين.

3-2-3- القطاع الفلاحي والرعوي:

- تنمية القطاع عن طريق توسيع المساحات المزروعة.
- ممارسة فلاحة معقولة مربوطة بالمواد المائية الموجودة مع إعطاء الأولوية للخضر والفواكه (التمور، الأشجار المثمرة، المزروعات المسقية) الموجهة للاستهلاك المحلي وللتصدير.

[1] مخطط تهيئة إقليم الولاية.

- ترقية التنظيم المهني الفلاحي عبر التشهير بالمنتجات المحلية.
- إعادة النظر في المسالك الصحراوية وترقية الجمعيات العائلية لمربي المواشي.
- تنمية تربية الدواجن والسمان.
- تعزيز تربية المواشي وخاصة منها الأغنام.

3-2-4- الصناعة:

- تثمين القطاع الصناعي العمومي.
- الاستثمار الكبير في الطاقة المتجددة (تصميم وإنشاء الوحدات الإنتاجية الهوائية والشمسية).
- الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال عن طريق الألياف البصرية على مستوى الجنوب الشرقي.
- الصناعة البتروكيماوية التي تثمن المناجم الغازية في المنطقة، مثل المركب البتروكيماوي وصناعة الأسمدة والصيدلة.
- إعادة تكرير البترول بقدرة 5 ملايين طن ببسكرة.
- تنمية وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دعم الدولة (أرض، طرق معبدة، توفير الماء والكهرباء وغيرها من الضروريات) مع الإعفاء الضريبي.
- تحرير إعطاء المناجم من القيود الإدارية وتثمين المواد المحلية الأولية.

3-2-5- السياحة:

- ضرورة إحياء قطاع السياحة.
- إضفاء الطابع المحلي العتيق على المنتوج السياحي.
- إنشاء مجلس جهوي للساحة يتكفل بترقية المساحات الطبيعية والتراث وإنشاء منطقة سياحية ومتاحف البحث عن طريق مستثمرين خواص في الفندقة والإطعام.
- إنشاء مركبات وساحات استقطاب انطلاقا من توصيات المخطط القطاعي.

3-2-6- قطاع المياه:

من أجل طابعها الاستراتيجي لابد أن يكون استغلال الموارد المائية منطقيا ومنضبطا، فهناك تحويلين منشودين للمياه انطلاقا من الجنوب:

- من ولاية غرداية إلى الشمال والهضاب العليا وسط.
- من ولاية غرداية إلى ولاية بسكرة عبر ورقلة.
- مكافحة صعود المياه وتخفيض أثر الملوحة على الأرض.
- مكافحة الفيضانات.
- اللجوء إلى المياه المستعملة المعالجة لإعادة استغلالها في السقي.

3-2-7- البيئة:

- إنشاء شرطة بيئية تكون مكلفة بحراسة المساحات ومراقبة المناطق المهددة بالتلوث.
- معالجة القاذورات العمرانية لكل المدن، وترقية التقنيات الضرورية للبلديات المصغرة.
- جمع ومعالجة النفايات المنزلية عن طريق مراكز الردم التقني بين البلديات.
- خلق حظائر طبيعية جهوية تطرق لها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- خلق مساحات محمية وأخرى طبيعية وتراثية مع الدعم المالي المعتبر لمثل هذه الأنشطة.
- ضمان نظافة المدن عن طريق جمع النفايات المنزلية ومعالجتها وتنظيف الأودية في المناطق العمرانية ومحاربة النفايات العفوية في محيط المدن.
- تجميع مياه الأمطار ومياه الصرف العمراني.
- تنمية المواطنة البيئية.

3-2-8- الهياكل القاعدية:

إن الهدف الأساسي من توفير الهياكل القاعدية بكل أنواعها هو التغلب على العزل الجهوي، وهذا لا يمكن إلا عن طريق إنشاء السكة الحديدية شمال/جنوب التي تكون لها الأولوية، كما يجب إنشاء الطرقات الضرورية التي تربط الموانئ بباقي المدن الداخلية.

أما التوصيات الأخرى فهي تخص ما يلي:

- تحريف الطريق السريع الخاص بالهضاب العليا نحو الجنوب لتثمين موارد الأطلس الصحراوي.
- فك العزلة وتثمين السياحة في المنطقة الصحراوية.
- تدعيم الطرق الوطنية الرئيسية بازدواجيتها.
- مداخل الطرق السريعة (الطريق الوطني 01، والطريق الوطني 03).

- حلقة السكة الحديدية –توقرت– حاسي مسعود– غرداية– ورقلة– ثم الاتجاه نحو الشمال.
- السكة الحديدية التي تربط توقرت بالوادي والوادي ببسكرة.
- السكة الحديدية التي تربط غرداية بالمنيعة.
- تكثيف شبكة الطرقات على مستوى البلديات الريفية.
- تكثيف المسالك الصحراوية لفك العزلة.
- تنشيط المطارات المدنية عن طريق انفتاح النقل الداخلي.
- تحسين النقل الجماعي داخل المدن.
- خلق محطات متعددة وسائل النقل بورقلة وبسكرة.
- خلق محطات لوجستية على مستوى مقر الولايات.

3-2-9- الطاقة:

- تحسين نسبة التموين بالغاز الطبيعي من أجل التسخين المنزلي.
- تنمية الطاقة المتجددة (الهواء والشمس) بالنسبة للسكن المعزول وتصنيعها لإنتاج الكهرباء.
- ضمان إيصال الكهرباء إلى الجنوب الشرقي عن طريق المركزيات 1300 MGW في بسكرة وحاسي مسعود.

3-2-10- القطاع الاجتماعي:

لابد على الجنوب الشرقي أن يلعب دورا استقطابيا في جذب سكان الساحل قصد الاستيطان والإبقاء على السكان المتواجدين، فدعم الدولة بالنسبة للسكن ومناصب الشغل وتوفير التجهيزات الاجتماعية والتربوية وسياسة الأجور والترفيه يساعد حتما على الاستقرار والاستقطاب في آن واحد.

فالأولوية للسكن الجماعي على مستوى المدن الجديدة حول الأقطاب العمرانية وحول المركبات الصناعية تكون مرفقة بالمراكز التجارية الجوارية.

وتتكفل الدولة بنقل عمال الإدارات المختلفة عن طريق " الترامواي" في المناطق الحضرية" بسكرة " و " ورقلة " مبرمجتان في انتظار المدن الأخرى التي يجب أن يبلغ عدد سكانها 200 ألف نسمة.

كما يجب أن تكون تنمية النشاط الإجتماعي كما يلي:

- التكفل الأحسن بالمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الإدماج المهني للمعوقين.
- تنمية الخدمات في البيوت.
- إنشاء دور خاصة بالمتقاعدين.

3-2-11- الثقافة:

- الإسراع في تسوية الهياكل الاجتماعية والتربوية بتهيئتهم للمتطلبات الحقيقية وبتخصيص البعض منها لاستقبال النشاطات الوطنية والدولية.
- تحسين الجوانب الثقافية على ثلاث مستويات:
  - تنويع وتثمين النشاطات الثقافية.
  - تنظيم المهرجانات والملتقيات.
  - ترقية مستوى الترفيه.
- تنمية الفنون والعادات والتقاليد الشعبية (الفنتازيا – الفلكلور) وكذلك المهارات المحلية.
- تطابق التكوين المهني مع الاحتياجات المحلية والرهانات التراثية الصحراوية.
- ترقية وتأطير الحياة الجمعوية مع تحديد المسؤوليات بالنسبة لإنجاز وتسيير المشاريع خاصة بالنسبة للنشاطات النسائية.

3-3- التوجيهات الكبرى لمخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة[1]:

اعتمدت توجيهات مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة أربع مجالات جوهرية تجمع محاور متعددة لها علاقة بمشاكل البيئة، المياه، الايكولوجية، العمران، التنمية المحلية، النشاط الاقتصادي، التطور الديمغرافي، التراث، الجوانب الاجتماعية والتربوية التي تخص ولاية بسكرة.

[1] مخطط تهيئة إقليم الولاية لولاية بسكرة.

3-3-1- البيئة ومشاكل المياه والمحافظة على المحيط:

المقومات	التوصيات
المشاكل البيئية	• الاستثمار ضد التلوث (مصانع الملح والأسمنت والأجر، محطات التزفيت والمحاجر). • إدماج محطات مصغرة لتصفية المياه على مستوى الوحدات الصناعية الضارة بالبيئة. • محطات تصفية المياه المستعملة • مراكز الردم التقني للنفايات المنزلية، الصناعية بالإضافة إلى نفايات المستشفيات.
مشاكلالشرب ومشاكل الصرف الصحي	• إنشاء أو إنهاء مشاريع تحويل المياه. • التحسيس المتواصل للسكان بضرورة حماية الأوساط والثروات الطبيعية. • تحسين أنظمة تصفية ومعالجة المياه المستعملة للحصول على نتائج مجدية.
مياه السقي	• استعمال الطرق التقنية والتكنولوجية العصرية للسقي • (لاستدامة المياه) بطريقة التقطير. • إنشاء محطات التخزين والتنقيب ومحطات التصفية لتوجيهها للاستعمال الفلاحي.
المياه الموجهة للصناعة	• إنشاء محطات رسكلة(إعادة تصفية المياه المستعملة) ومحطات تصفية مصغرة. • استعمال طريقة (نظام اقتصاد المياه الصناعية).
تفعيل دورالمواطن في اقتصاد المياه	• إدماج المواطن والعمل على تحسيسه عن طريق الإعلام والجمعيات الناشطة في هذا المجال.
إشكالية تسييرالمياه	• رسكلة المياه وإعادة استعمالها (زراعة، صناعة). • وضع إستراتيجية ناجحة تعتمد على اقتصاد المياه الموجهة للمواطن ومياه الزراعة والصناعة) تجهيزات خاصة في المنازل نظام التقطير للسقي أو الاستعمال الزراعي ورسكلة المياه الموجهة للصناعة.

3-3-2- العمران والشبكة المجالية وتنمية الجماعات المحلية:

المقومات	التوصيات	
مراكز ولاية بسكرة	• تنمية المراكز القيادية حول مقر الولاية وترقية المراكز الحيات لربط البلديات بالبلديات الكبرى وذلك للتحكم أكثر بإقليم الولاية.	
تنمية الجماعات المحلية	• التكفل بجميع البلديات على جميع المستويات (الجانب الديمغرافي،التجهيزات، الجانبالاجتماعيوالاقتصادي، ....)، وذلك لتوازن الجماعات المحلية.	
جاذبية مدينة بسكرة	• التصحيح الداخلي لعوالم الجاذبية المشتركة بين المراكز الكبرى التوازن والتنافس الإقليمي داخل إقليم البرمجة – جنوب شرق–	
التغطية الطاقوية	• تعزيز شبكة الإنارة الريفية (السكان، المستثمرات) وتحسين الخدمات. • تنمية الطاقات المتجددة (شمسية، هوائية) وذلك للإستعمال الفلاحي.	
التغطية من حيث الهياكل القاعدية وفك العزلة عن المناطق النائية	• ازدواجيةالطرق الوطنية الأخرى. • تعزيز المطار الدولي محمد خيضر بسكرة.	• تجديدالطرق الولائية المتدهورة والطريق المزدوج ط و11. • فكالعزلةعن كل المناطق النائية فيالولاية.

3-3-3- السكان والنشاطات الفلاحية والصناعية وغيرها:

المقومات	التوصيات
النمو الديمغرافي	• التحكم في النمو الديمغرافي والتكفل بالحاجيات الاجتماعية للسكان.
الزراعة والتطور الريفي	• تحقيق نتائج مشجعة من خلال تقنيات جديدة (كل الأصناف الزراعية). • تطوير تربية الدواجن (دجاج لحم، دجاج بيض، ديك رومي) • الزيادة في حجم الأراضي المسقية بفضل السياسة الجديدة المتبعة فيما يخص تسييرالمياه الجوفية والسطحية. • تنوع النشاط الزراعي. • التنمية المدمجة للمجال الريفي. • تطوير تربية الأسماك.
القطاع الصناعي	• سياسة جديدة لتطوير قطاع الصناعة. • تشجيع الاستثمار خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • الاستغلال الأمثل للمناجم المعروفة حاليا.
القطاع التجاري	• مراجعة خريطة الأسواق اليومية والأسبوعية. • تنظيم وإعداد التجارة الموازية. • تنظيم قطاع التجارة على كل أنواعه. • إنشاء شبكة مساحات كبيرة.
قطاع الصناعات التقليدية	• إنشاء صندوق لترقية وتنمية قطاع الصناعات التقليدية. • إنشاء معهد متخصص في الحرف على مستوى مدينة بسكرة. • الشروع في سياسة ضريبية لتشجيع قطاع الصناعات التقليدية.
قطاع السياحة	• ترقية السياحة البيئية في إطار سياسة تنموية. • إدماج السياحة كمادة في مراكز التكوين المهني. • الشروع في دراسات تنموية التي يمكن إجراءها فيمايخص السياحة الصحراوية. • إنشاء متحف الفنون الجميلة. • إنشاء ديوان السياحة في التجمعات السكانية الكبرى للولاية. • تنمية قدرة الاستقبال، وضع سياسة سياحية خاصة بالولاية • (دينية، ثقافية، حموية، سياحة المؤتمرات والمحاضرات، الخ...).

3-3-4- التنمية والمشاكل الاجتماعية والثقافية والتراثية:

حماية وتثمين التراث والمواقع التاريخية	• ترميم المواقع التاريخية والأثرية. • إجراء أبحاث والتعريف بالمواقع الأثرية الجديدة. • إشراك الحركة الجمعوية.
تحسين النمط المعيشي وتجديد البنية الحضرية	• اقتراح تشريعات متضمنة لخصوصيات المنطقة على المستوى الثقافي. • وضع ميكانيزمات تسمح بمشاركة سكان ولاية بسكرة للنهوض بالإطار المعيشي والثقافي.
أثريات	• إجراء أبحاث على الأثريات ودمجها في برنامج التنمية.

3-4- برامج عمل السياسات القطاعية والمجالية:

3-4-1- التوزيع الجغرافي لمختلف المساحات الوظيفية لولاية بسكرة[1]:

كشف التشخيص الإستراتيجي عن خمسة (5) مناطق وظيفية لولاية بسكرة والتي ارتأت إليها بعد معرفة مؤهلات وإمكانيات كل مجال، حيث تمثلت في المجالات التالية: بسكرة، أولاد جلال، طولقة، سيدي عقبة، زريبة الواد.

الشكل (5): المجالات الوظيفية لإقليم ولاية بسكرة.

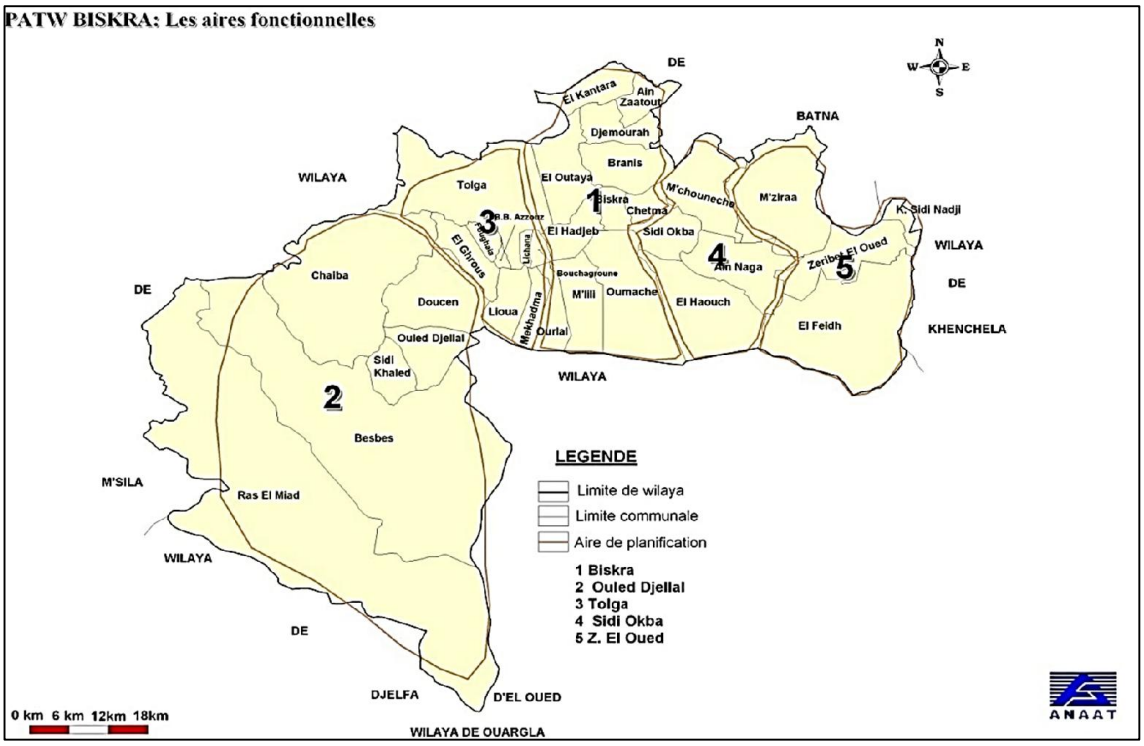

المصدر: مخطط تهيئة إقليم الولاية

[1] مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة.

3-4-1-1- المجال الوظيفي رقم 01:

يحتوي المجال الوظيفي رقم 01 بسكرة على 11 بلدية وخمسة (05) دوائر، وبلديات هذا المجال هي (بسكرة، الحاجب، لوطاية، جمورة، برانيس، القنطرة، عين زعطوط، شتمة، مليلي، أورلال، أوماش)، كما يعد هذا المجال الأهم بالنسبة للولاية.

الشكل (6): المجال الوظيفي رقم 1 (بسكرة).

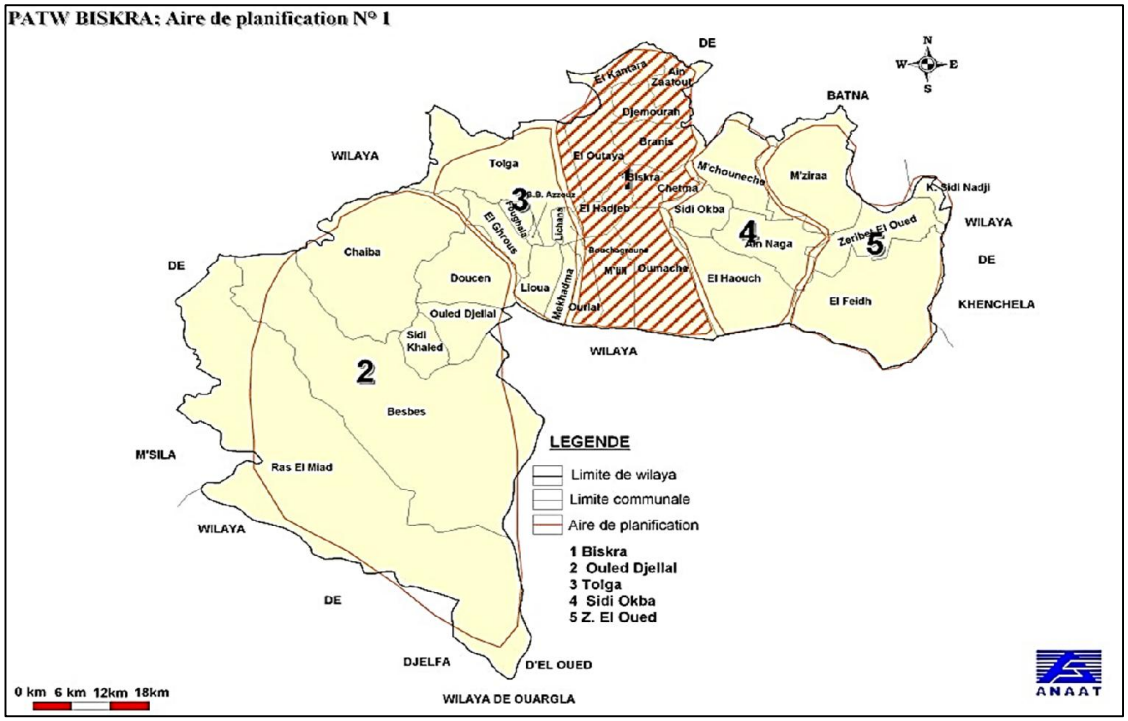

المصدر: مخطط تهيئة إقليم الولاية

3-4-1-1-أ- الايكولوجية والبيئة والري:

- العناية بمشكلة تلوث المياه الجوفية وخاصة في وادي بسكرة.
- حماية المجاري المائية.
- تحديد مناطق تصريف مياه الصرف الصحي للتسوية.
- تحسين الكمية الممنوحة من المياه الصالحة للشرب وإصلاح شبكة الأنابيب (التسريبات والضغط غير الكافي، الخ...).
- تحديد مناطق الاستقبال للمياه المستعملة.
- الإسراع في إنجاز مشروع محطة تصفية المياه المستعملة ببسكرة (STEP).
- تعزيز إنجازات مشاريع الصرف الصحي.

- تحسين نظام جمع النفايات المنزلية.
- حماية البيئة من خلال انجاز مراكز أخرى للدفن التقني.
- معايرة واد بسكرة لإنجاز فضاء حقيقي للتنزه.
- إنجاز مشروع الحزام الأخضر.
- إنشاء مساحات خضراء أخرى خاصة في الأحياء الجديدة.

3-4-1-1- ب- الإعمار والشبكة العمرانية ومنشآت الطرق:

- يجب على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في التخطيط والإدارة الحضرية والبيئية.
- رقابة صارمة على الخطط وإنجازها وتعريف طابع نموذجي مع بطاقة تقسيم المناطق التي تم تحديدها بشكل جيد (الطرق والشوارع والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ...).
- الحفاظ على هوية وأصالة المنطقة بتجنب استخدام هذا الانتشار من الألوان السخيفة واستخدام الألوان التقليدية للمدينة (أبيض...).
- ضرورة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU).
- مراجعة سياسات التخطيط الحضري لمحاربة الفوضى الحضرية.
- استلام التقسيم الإداري لإنشاء رموز جديدة (مثلا: سيدي خليل، سريانة، دروع، ...).
- تعزيز المرافق الاجتماعية (التعليم، الصحة، الشباب والرياضة...).
- تطوير شبكة الطرق خاصة على مستوى المناطق المعزولة.
- إنجاز طريق اجتنابي شرق مدينة بسكرة.
- توسيع وازدواجية الجسور الثلاث القديمة فوق وادي بسكرة.
- إعادة النظر في المدينة الجديدة في المنطقة الغربية حتى لا تصبح "حي للنوم".
- لوطاية، عين زعطوط: مراكز للترقية.
- إنجاز مسالك بلدية على مستوى المناطق الفلاحية (لوطاية، أوماش، ...).
- أماكن ممكنة لأنشاء مراكز حياة (بلدية أوماش، عين بن نوي، القنطرة، محور عين زعطوط/القنطرة).
- عين زعطوط: موقع طبي لمعالجة الأمراض التنفسية.

- نظرا للموقع الاستراتيجي لبلدية القنطرة: التفكير في نموها من خلال سياسة ذكية للحماية والتطوير مع الحفاظ على أصولها التاريخية والمعمارية.
- إعادة النظر في مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 03 على مستوى القنطرة من أجل الحفاظ على المواقع المصنفة (الجسر الروماني، الخوانق ...).
- إعادة بناء فندق برتراند في القنطرة.
- إعادة دفع دراسة وإنجاز " تراموای" مدينة بسكرة.

3-4-1-1-ج - النشاط الفلاحي، والصناعي، والسياحي:

- تسريع وتنفيذ مشروع نقل المياه من سد بني هارون (ميلة)، وخاصة لسهل لوطاية.
- تنمية الثروة الحيوانية.
- دعم تربية الدواجن (مراكز الدواجن القائمة في إدريس عمر).
- تنمية السياحة بخلق مناطق للتوسع السياحي بالقنطرة، عين زعطوط، بسكرة، ...).
- إعادة تأهيل موقع حمام الصالحين سابقا واستغلال الينابيع الحرارية الأخرى.
- إنشاء مركز حديث للمعالجة بالرمل يفي بالمعايير اللازمة (السلامة، الطب، ...).
- إعادة تأهيل الحرف اليدوية التقليدية.
- صناعة مواد البناء.
- الصناعة التحويلية (الأغذية الزراعية).
- إنشاء مصنع للجبس.
- <u>تموقع المنشآت المستقبلية:</u>

- الصناعة: بسكرة، أوماش.
- الزراعة: لوطاية.
- إنجاز أرضية لوجستية أو ميناء جاف (بلدية أوماش).

3-4-1-1- د- مستوى المعيشة والتراث:

- تجديد البيئة المعيشية لتشجيع الناس والزوار على الاسترخاء.

- إنشاء متاحف موضوعاتية، الحظيرة السابقة لمحطة الطاقة (SONELGAZ)، بوسط المدينة، بيت محمد العيد آل خليفة، قصر بن عمارة في ستار ملوك، بيت الشباب أمير عبد القادر، قاعة الأطلس (CASINO).
- العمل على المحيطات الحضرية الحالية والمستقبلية لجعلها متكيفة بشكل أفضل مع الظروف المحلية وتوقعات السكان.
- التصدي ضد الآفات التي كررت من قبل.
- الحفاظ وحماية المعالم والمواقع من الإفتراس والفقدان.
- حماية موقع محطة سكك حديد بسكرة وحفظها بعد إبعاد السكة الحديدية من المدينة.
- حل إشكالية المرور ومواقف السيارات، خاصة في بسكرة من خلال تحيين مخطط النقل والمرور.
- التوزيع على كل الأنشطة البلدية التي تتوافق مع إمكاناتها.
- إنجاز ورقات تقنية لجميع البلديات (الجغرافيا، طبيعة التربة، المناخات، الاحتمالات الاقتصادية، شبكة الطرق، إلخ ...).

3-5- توجيهات مخطط تهيئة إقليم الولاية[1]:

إن أهم توجيهات التهيئة فيما يخص مجال الدراسة والتي تتمحور حول ثلاث نقاط أساسية تتمثل في مايلي:

- التحكم في القطب الحضري بسكرة.
- إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية.
- تعزيز وتقوية الشبكة العمرانية الريفية.

3-5-1- التحكم في القطب الحضري لبسكرة:

- تحويل بعض المشاريع الصناعية الهامة إلى باقي الوحدات والذي سيؤثر بدوره على توزيع السكان ونشاطاتهم.

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، URBA/BATNA . صفحة (53-54).

- اعتماد مبدأ لا مركزية التجهيزات خاصة المهيكلة منها ذات المستوى العالي وذلك لتحقيق هدفين أساسيين وهما تثبيت السكان من جهة وتخفيف الضغط على القطب الحضري لبسكرة من جهة ثانية.
- اقتراح أقطاب دعم مرتبطة ارتباط وثيق بالقطب العمراني لبسكرة وذلك للتأثير الإشعاعي لمدينة بسكرة.
- خلق قطب عمراني يفك الضغط عن القطب الحضري لبسكرة ويقلل من مجال تأثيره.

3-5-2- إعادة التوازن للشبكة العمرانية الحضرية:

وهذا يتعلق أساسا بالتحكم وتنظيم تطور التجمعات العمرانية الحضرية وذلك بتطوير بعضها والتحكم في تطوير البعض الآخر الذي يطرح مشاكل عدة، حيث أن عمليات إعادة التوازن هذه تتم على مستوى برامج التجهيزات والمرافق العمومية بمختلف مستوياتها (قاعدية، ذات مستوى عالي، جهوية).

3-5-3- تعزيز الشبكة الريفية:

إن تعزيز وتقوية الشبكة الريفية يتضمن العديد من الإجراءات والمتمثلة أساسا في مايلي:

- تثمين الإمكانيات والموارد الفلاحية لهذه المنطقة.
- تزويد المراكز الريفية بتجهيزات تضمن خدمتها، وكذا خدمة المناطق المبعثرة القريبة منها، هذا من جهة وتخفف من تبعيتها للمدينة.
- توجيه نشاط هذه المراكز نحو العمالة الفلاحية مما يساهم في بعث التنمية للمراكز الكبرى في مجالات المعادلات والعلاقة (مدينة- ريف) وكذا تحقيق مبدأ التوزيع العادل للتنمية الوظيفية.

3-6- توجيهات مشروع الهضاب العليا[1]:

وهو مشروع يحمل في طياته قيم وبرامج ذات بعد جهوي لتخفيف اللاّتوازن الإقليمي ضمن الوحدات الفيزيائية والتي تنصب مجملها في:

- الاستغلال الأمثل للموارد والطاقة المحلية والعمل على توزيعها العادل سواء أكانت المائية، أم الفلاحية، أم الصناعية...الخ.

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المرجع السابق صفحة 54.

- تنظيم الشبكة العمرانية للمنطقة المدروسة وذلك بإتباع أسلوب هيراركية التجمعات العمرانية وذلك بتصنيف مدينة بسكرة لمدينة ذات بعد جهوي من المستوى الأول (مدينة كبيرة) وجعل دورها تأطيري خدماتي.
- تنمية وتحديث شبكة البنية التحتية القاعدية بما فيها الطرق.
- التطور المتجانس من خلال المحاور الأساسية للمنفعة المحلية للمنطقة ككل.
- التطور المتكامل للزراعة.
- الحفاظ على مختلف الأنظمة البيئية.
- التسيير المتكامل والفعال لمصادر المياه في إطار التكامل الخارجي والداخلي للمنطقة.
- تطور الطاقات والاتصالات.

3-7- توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

3-7-1- على مستوى التجمع الحضري (بسكرة، شتمة، الحاجب)[1]:

- اعتماد مبدأ هيراركية التجمعات العمرانية وذلك وفق المحاور الكبرى لتهيئة مناطق الجنوب لذا يجب على مدينة بسكرة أن تلعب دور قطب توازن جهوي ضمن الهيكلة المجالية الإقليمية وفي هذا الصدد يجب أن تكون التهيئة لهذا القطب تتناسب ودوره المستقبلي.
- التحكم في القطب الحضري لبسكرة من ناحية التوسع العمراني والاستهلاك المجالي له.
- التوزيع الأمثل للمجال للتنمية الاقتصادية وبالتالي العمرانية على مختلف تجمعات مجال الدراسة وذلك بتطوير التجمعات المحتاجة لذلك في سبيل رفع الضغط عن التجمعات التي تعاني من مشاكل توسعية واضحة والتي تأتي في مقدمتها مدينة بسكرة.
- الطريق الوطني رقم (03) يمثل أهم محور اقتصادي ذو بعد جهوي حاليا وكذا محور للتعمير جد مهم لذا يجب التحكم في هذا الأخير والعمل على تنظيم هذه الديناميكية بشكل سيسمح لهذا المحور بأن يؤدي دور عصب فعال اقتصادي ومجالي داخل الإقليم ككل.
- إن الهيكلة المجالية الحالية فرضت نفسها مما أنتج لنا هيكلة عمرانية تمثلت في توسع مدينة بسكرة بالإتجاهات (التجمع الحضري بسكرة، مدينة شتمة، مدينة الحاجب) مكونة تجمع عمراني ذو طابع حضري لذا يجب محاولة هيكلة هذا التجمع وتنظيمه.

[1] مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المرجع السابق، صفحة 55.

3-7-2- على مستوى التجمع الحضري لبلدية بسكرة:

- تنظيم وتأطير الحركة العمرانية المتواصلة على طول المحاور الطرقية (طريق باتنة، طريق أريس، طريق بوسعادة).
- التدخل بعمليات ترميم، إعادة الاعتبار، إعادة هيكلة وتجديد لمركز المدينة لجعله يواكب التطور المجالي للمدينة في ظل الدور المنوط الذي تلعبه في المستقبل.
- إعادة تهيئة لوحدات السكن الجماعية وتسيير مجالاتها العمومية والحرة والمحافظة عليها.
- إعادة النظر في مخططات شغل الأراضي بشكل يراعي المستجدات المجالية الحالية وفي إطار قانون يراعي خصوصية هاته المجالات.

04- النمو العمراني لمدينة بسكرة (CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA):

4-1- المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1982:

- **اتجاهات النمو:** شهد المجال العمراني لمدينة بسكرة توسعا أفقيا ونمو معتبر خلال هذه الفترة الزمنية، وذلك في عدة صور وأشكال وفي عدة اتجاهات منها:

- **في الجنوب:** توسع المجال العمراني باتجاه الجنوب، ونمو النواة الإسلامية لمدينة بسكرة على حساب واحة النخيل المجاورة لها.
- **في الشرق:** تكثيف النسيج العمراني في جهة الشرق داخليا للمدينة بالتوازي مع وادي بسكرة، باعتبار الوادي حاجز نمو طبيعي يعيق عملية النمو في هذا الاتجاه.
- **في الغرب:** توسع المدينة باتجاه الغرب ونموها خطيا بالتوازي مع خط سكة الحديد، ثم تجاوزها لها حيث شكلت حاجز نمو خلال هذه الفترة.

- **المرافق المهمة خلال هذه الفترة:**

عقب التقسيم الإداري لسنة 1974 ارتقت بسكرة إلى وأصبحت مدينة بسكرة مركز للولاية ومقرها، إذ صنفت المدينة العاشرة وطنيا من حيث الأهمية والإستقطاب، وأصبح عليها مهمة تجهيز نفسها بالمرافق والمضي قدما نحو التنمية وهو ما يفسره ظهور العديد من التجهيزات في هذه الفترة منها الإدارية (مقر الولاية، مقر الدائرة، مقر البلدية) ،وكذا كل من :(مستشفى الحكيم سعدان، البريد المركزي، فندق الزيبان، والمركب الحموي حمام الصالحين ،وحديقتي 5 جويلية وحديقة لندن، وملعب

الإخوة مناني، كما شملت عمليات التجهيز تهيئة الطرق المعبدة والغير معبدة والطرق الرئيسية التي تربط المدينة بالمدن المجاورة وهذه التجهيزات تعطي ملامح عاصمة الولاية.

- **تحليل وتحديد أسباب النمو على ضوء سياسات التعمير ومخططات التهيئة خلال هذه الفترة:**

هذا النمو للمدينة يعود أساسا لارتفاع نسبة السكان حيث انتقل عدد سكان المدينة من حوالي 60 ألف نسمة سنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف نسمة سنة 1976، وهذا الإرتفاع المعتبر راجع لعدة أسباب منها: تحسن الظروف المعيشية وارتفاع نسبة الولادات وانخفاض الوفيات.

- استقطاب اليد العاملة المحلية خاصة من ضواحي مدينة بسكرة والقرى المجاورة، وذلك لتوجهات الدولة لقطاع الصناعة والإستثمارات الصناعية والإقتصادية من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي 1967-1969، المخططين الرباعيين 1970-1973، 1974-1977).
- فشل برنامج الثورة الزراعية 1971 الذي برمج أكثر من ألف 1000 قرية اشتراكية قصد تخفيف الضغط على المدن برفع مستوى التجهيزات في الأرياف وتثبيت السكان فيها، لكن بعدم تحقق ذلك أدى إلى ترك الفلاحين النشاط الفلاحي وتوجهوا إلى الوحدات الصناعية بالمدن ومدينة بسكرة حالة الدراسة.
- توفير الوعاء لعقاري للبناء من خلال صدور المرسوم 26/74 في 20 فيفري 1974 والمتعلق بالاحتياطات العقارية، والذي ينص على تشكيل احتياطات عقارية وتحديد محيط للتعمير للبلدية.

كل هذه العوامل ساهمت في توسع الرقعة العمرانية لمدينة بسكرة، لكن التوسع العشوائي والغير منظم للمدينة يعود إلى غياب إستراتيجية واضحة للدولة في تهيئة الإقليم والتعمير، وتبني الدولة للتشريعات الفرنسية وأدواتها العمرانية خلال هذه الفترة مثل مخطط التعمير الموجه (PUD)، ومخطط العصرنة العمرانية (PMU)، والتي أثبتت فشلها في التحكم في عمليات التعمير داخل المدن وزيادة الفوارق الجهوية ضمن الإقليم.

الشكل (7): النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1962-1982).

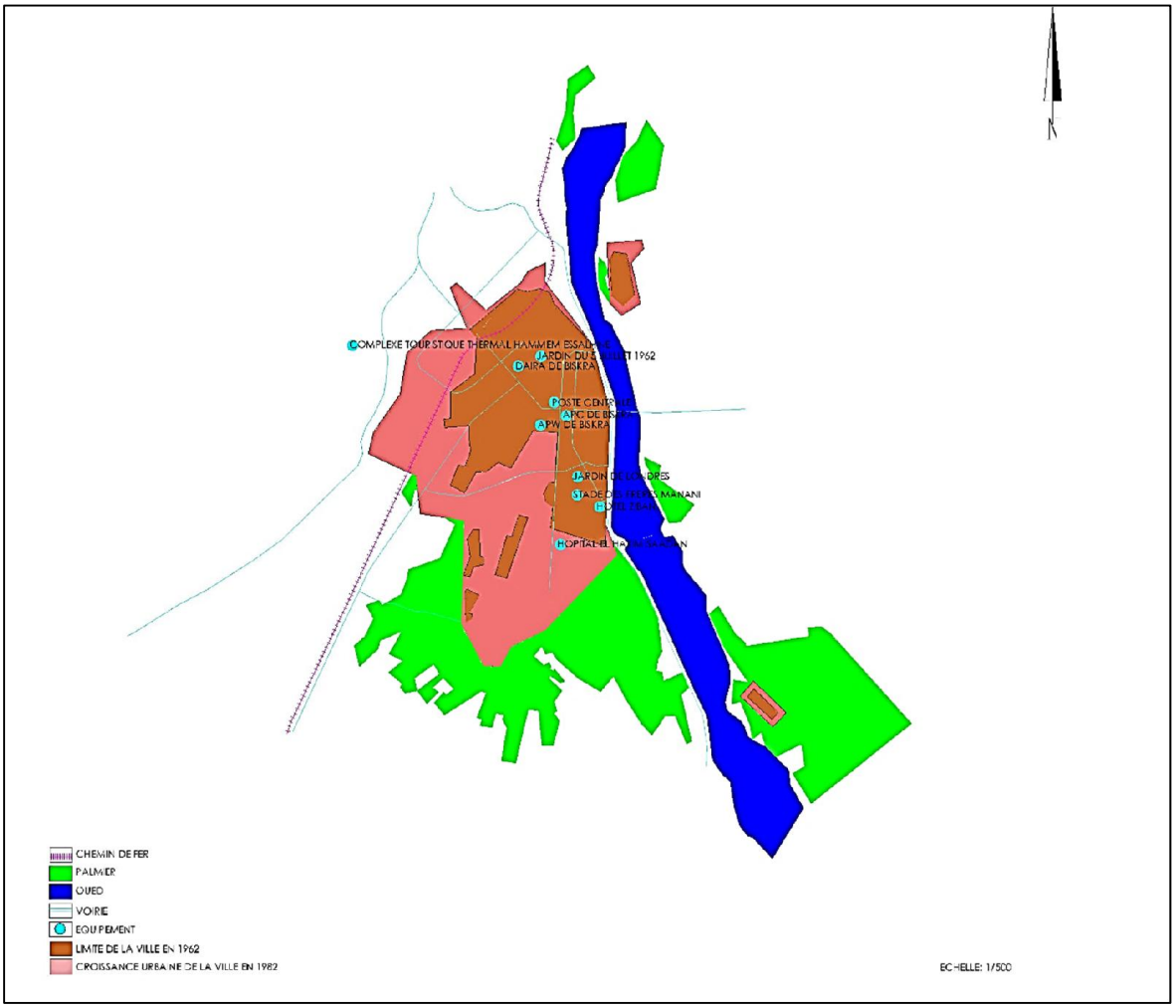

المصدر: إعداد الطالب

4-2- المرحلة الممتدة من 1982 إلى 1998:

- **اتجاهات النمو:** عرفت مدينة بسكرة خلال هذه المرحلة نمو عمرانيا معتبرا وتوسع رقعتها العمرانية في العديد من الاتجاهات كالتالي:

- **في الشمال:** نمو النسيج العمراني للمدينة وتجاوزها للحي الاستعماري وظهور منطقة الحظائر بمساحة 115 هكتار، وحي المجاهدين كتوسع لسكنات فردية.
- **في الجنوب:** توسع المدينة باتجاه الجنوب وتكون المنطقة الصناعية وحي سيدي غزال الذي هو حي فوضوي جاء إثر بناءات عشوائية تشكلت وتراكمت عبر الزمن، كما هنالك

توسعات داخلية وخارجية باتجاه الجنوب وعلى حساب واحة النخيل للنواة الإسلامية لبسكرة، وكذا نمو عمراني ملحوظ على حساب الواحة في فلياش.

- **في الشرق:** توسع المدينة وتجاوزها لوادي بسكرة الذي كان عبارة عن حاجز طبيعي وظهور منطقة السكن الحضري الجديدة الشرقية (حي العالية) بسكنات فردية وأخرى جماعية.
- **في الغرب:** نمو المدينة باتجاه الغرب والتي برمجت كمنطقة سكنية حضرية جديدة لمدينة بسكرة وتضمنت أحياء كل من: 1000 مسكن، 726 مسكن، 830 مسكن، 244 مسكن، ...وغيرها.

➢ **المرافق المهمة خلال هذه الفترة:**

خلال هذه الفترة زادت حصيلة المرافق المنشأة والتي تعطي ملامح عاصمة الولاية وتغطي احتياجاتها، ومنها محطة نقل المسافرين البرية والتي ظهرت إثر التوسع في شمال المدينة والتي تساهم في زيادة الموصلية للمدينة مع باقي الولايات عبر ربوع الوطن، وإثر التوسع في الجهة الشرقية ظهرت عديد المرافق التي تلبي الحاجيات المحلية والجهوية مثل جامعة محمد خيضر بسكرة ، ومستشفى بشير بن ناصر، وسوق الجملة للخضر والفواكه ،والمعهد المتخصص في التكوين المهني حساني بوناب في الجهة الغربية للمدينة، وحديقة بشير بن ناصر، وحديقة أول نوفمبر، والمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية جاءت كمرفق لتلبية حاجيات السكان والرفع من مستوى المعيشة الرفاه في المدينة.

➢ **تحليل وتحديد أسباب النمو على ضوء سياسات التعمير ومخططات التهيئة خلال هذه الفترة:**

والملاحظ في هذه المرحلة أن عمليات التعمير في مدينة بسكرة تتجه نحو الانتظام أكثر وذلك ما أثبته ظهور مناطق التوسع الحضري المخطط لها (المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية)، وكذا نمو داخلي معتبر وتكثيف للنسيج العمراني القائم، وذلك راجع إلى:

- توجيهات الدولة واهتمامها بالمدن الداخلية وسعيها لتحقيق التوازن الجهوي من خلال المخطط الخماسي (1980-1985)، والذي يهدف إلى تنمية المناطق الداخلية وإعادة إعمارها وهيكلتها وتنمية قطاع الصناعة، وهذا جلي من خلال إنجاز المنطقة الصناعية ومنطقة التجهيزات وانطلاق الوحدات الاقتصادية الكبرى ذات الطابع الصناعي بها.

- صدور القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي جاء بأداتين مهمتين لتسيير المجال العمراني، وهما المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي، إذ هاته المخططات عبرت عن إستراتيجيات الدولة الجديدة تجاه المدن وساهمت في السعي نحو تخطيط تطوير وتنظيم أفضل للمجال الحضري لمدينة بسكرة، ووازنت بين مختلف الوظائف للأراضي داخل المجل الحضري.
- التقليل من عمليات البناء العشوائي والفوضوي راجعة إلى صدور القانون رقم 82-02 المؤرخ في 26 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء والتجزئة والذي عزز من دور الدولة ورقابتها لعمليات الاعمار، وساهم في الحد من تبذير العقار الحضري، ثم صدر القانون 90-25 والمتعلق برخصة البناء والتجزئة الذي أكمل في نفس المنحى للقانون السابق.

وفي مجال تهيئة الإقليم صدور القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والذي وضع عدة أدوات وخاصة على المستوى المحلي والتي أعطت نوع من لا مركزية التخطيط والتسيير لعمليات التنمية المحلية من أجل التحكم الأمثل في عمليات التهيئة على المستولى المحلي بهدف التوازن في توزيع الثروات وشغل الأرض.

الشكل (8): النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1982-1998).

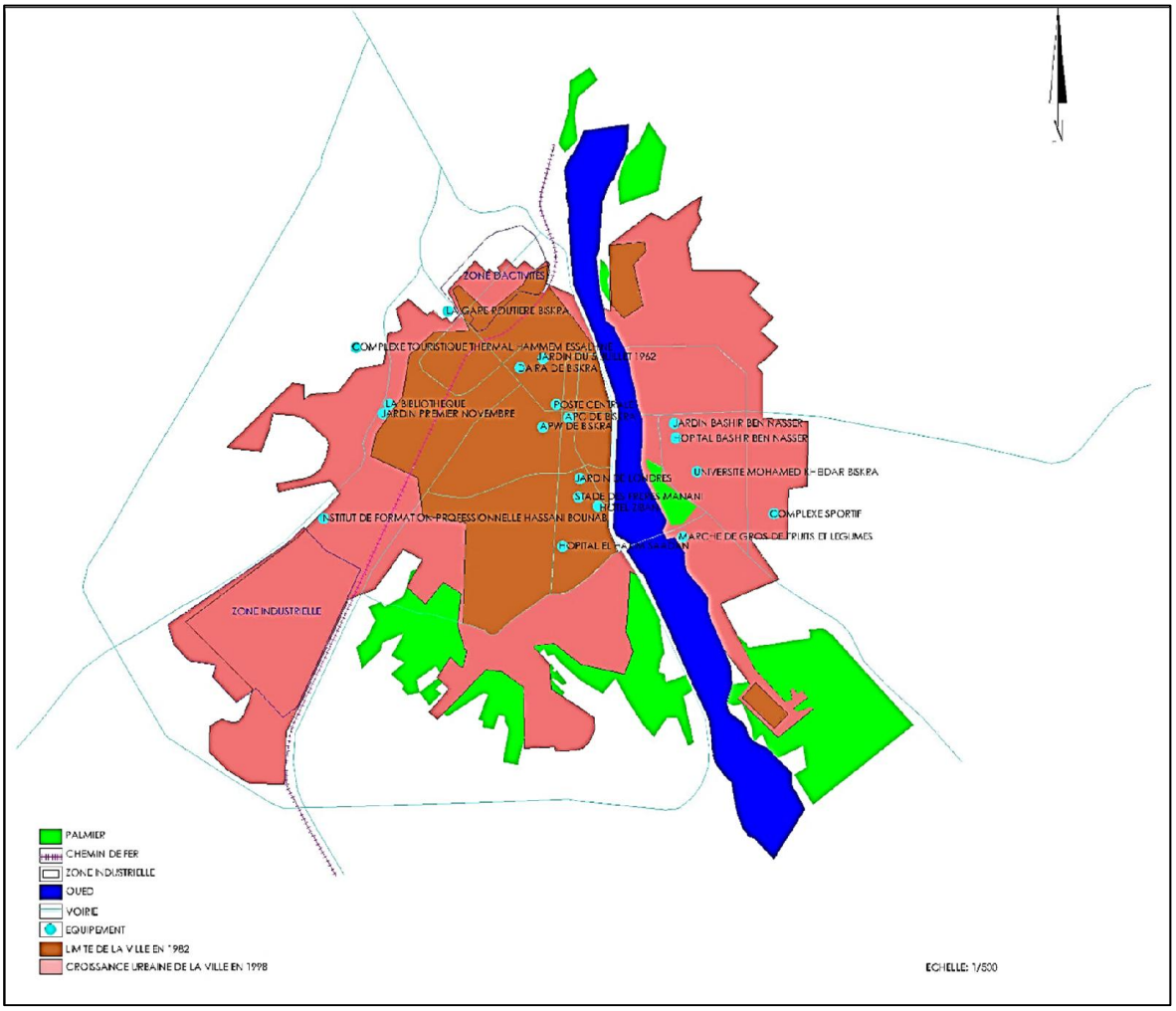

4-3- المرحلة الممتدة من 1998 إلى 2012:

- **اتجاهات النمو**: خلال هذه المرحلة عرفت مدينة بسكرة استمرار في نموها العمراني لكن بوتيرة أقل من سابقتها وذلك وفق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1998، حيث توسعت المدينة في جميع الاتجاهات وبنسب متفاوتة وبأنماط مختلفة منها الافقية وأخرى عمودية حيث نجد:

- **في الشمال**: استمر التوسع العمراني لمحيط المدينة والشغل الكامل لمنطقة التجهيزات، وتجاوز الحركة العمرانية لها ونموها خطيا بالتوازي مع الطريق الوطني رقم 03.
- **في الجنوب**: استمرار توسع التجمع الحضري فلياش على حساب الواحة في الجنوب الشرقي، وكذا استمرار حركة النمو للنواة الإسلامية على حساب واحات النخيل وتكثيف النسيج العمراني

داخلها، ونمو حي سيدي غزال وتجاوزه للطريق الاجتنابي في الجنوب الغربي وكذا استمرار شغل المنطقة الصناعية من طرف الوحدات الاقتصادية.

- **في الشرق:** نمو معتبر لمنطقة التوسع الشرقية (العالية) بصورتيها المنتظمة والعشوائية وظهور أحياء فوضوية في نهايات المحيط العمراني في الشمال الشرقي، وتوسعها خطيا بالتوازي مع الطريق الوطني رقم 31 المؤدي إلى شتمةوظهور منطقة الحظائر، والإشراف على التلاحم بين مدينتي بسكرة وشتمة.
- **في الغرب:** نمو أكثر لمنطقة التوسع العمراني الغربية بنمطي السكنات الفردية والجماعية حتى وصولها إلى الطريق الاجتنابي الغربي.

➢ **المرافق المهمة خلال هذه الفترة:**

استمرت مدينة بسكرة في تجهيز نفسها من ترقية وظائفها المحلية والجهوية وذلك جلي من خلال إنجاز العديد من المرافق التعليمية والثقافية خلال هذه الفترة، منها القطب الجامعي شتمة نتيجة التوسع في الجهة الشرقية، مسرح الهواء الطلق والمتحف الجهوي للولاية السادسة في الغرب. وفي الجنوب إنشاء محطة نقل المسافرين البرية الجديدة وسوق التمور.

➢ **تحليل وتحديد أسباب النمو على ضوء سياسات التعمير ومخططات التهيئة خلال هذه الفترة:**

وما يظهرخلال هذه المرحلة تراجع في وتيرة التوسع في المحيط العمراني لمدينة بسكرة عن المرحلة السابقة، وكذا اتجاه عمليات التعمير إلى الانتظام أكثر وتناقص عمليات التعمير العشوائي والتنويع في أنماط السكن فردي وجماعي ونصف جماعي، وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الرامية إلى التحكم الأمثل في عمليات التعمير والتطبيق الصارم للمخططات العمرانية ومحاربة الفوضى الحضرية وتطبيق قوانين العمران في مدينة بسكرة.
- اهتمام الدولة بالمدن الجزائرية وذلك عن طريق سنها لعديد القوانين تخص المدن منها: القانون 06-06 القانون التوجيهي للمدينة، والقانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وإتمام إنجازها.

- سعي الدولة لحل مشكلة التوسع العمراني من خلال القانون 08-15 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، والذي يعبر عن اهتمام الدولة بمجال التعمير والحد من التعمير العشوائي والفوضوي الغير قانوني، وترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي ومهيئ.

الشكل (9): النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1998-2012).

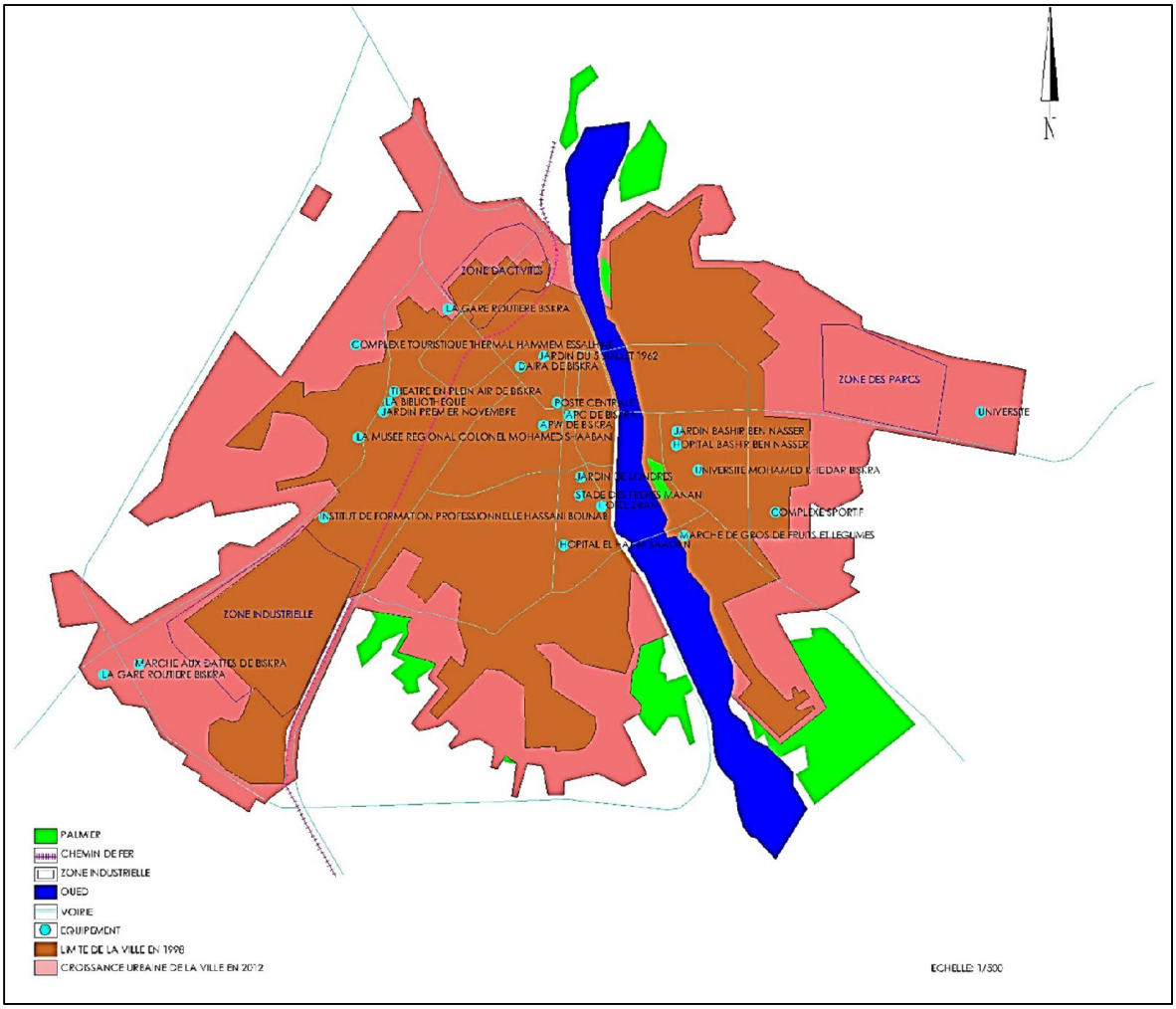

المصدر: إعداد الطالب.

4-4- المرحلة الممتدة من 2012 إلى 2022:

- **اتجاهات النمو:** خلال هذه المرحلة نلاحظ تراجع ملحوظ في وتيرة النمو العمراني لمدينة بسكرة بالمقارنة مع المراحل السابقة في كل الاتجاهات تقريبا، وحتى الانعدام في البعض منها حيث:

- **في الشمال:** توسع ضئيل وتكثيف النسيج العمراني (نمو عمودي) وظهور أحياء عشوائية في العالية الشمالية.

- **في الجنوب:** استمرار التوسع للأحياء العربية القديمة لمدينة بسكرة على حساب الواحة، وشغل أفضل للعقار الشاغر، ونمو أكثر لحي سيدي غزال.
- **في الشرق:** تكثيف لشغل منطقة الحظائر واستغلال أكثر للعقار الشاغر، والتحام النسيج العمراني لمدينة بسكرة مع شتمة.

توسع على حساب الأراضي الزراعية خطيا بالتوازي مع الطريق الوطني رقم 83 المؤدي إلى سيدي عقبة، ونمو أكثر لحي فلياش والتراجع التدريجي للواحة.

- **في الغرب:** نمو معتبر لمنطقة التوسع الجديدة الغربية، حيث تجاوز حيث تجاوزت حركة النمو الطريق الاجتنابي الغربي وظهور القطب الحضري الجديد بالمنطقة الغربية.

النمط الغالب للنمو العمراني خلال هذه المرحلة هو النمو الداخلي والاستغلال الأمثل للعقار الشاغر وتكثيف النسيج العمراني.

- **المرافق المهمة خلال هذه الفترة:**

بالنسبة لأهم التجهيزات والمرافق المنجزة خلال هذه المرحلة هي: المركب الحموي سيدي يحي، المرح الجهوي شبح المكي، فندق"Maurice labon"، فندق "نايل زكريا"، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني "سلطان إبراهيم" وغيرهم.

- **تحليل وتحديد أسباب النمو على ضوء سياسات التعمير ومخططات التهيئة خلال هذه الفترة:**

وما نستنتجه من خلال الحالة العامة للنسيج الحضري لمدينة بسكرة في هذه المرحلة، وكذا مستويات النمو العمراني، هو التطبيق الفعلي لأدوات التهيئة والتعمير بحذافيرها كما هو موصى عليه في مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة، وكذا توصيته بالحد من التوسعات الفوضوية والبنايات الغير مكتملة، ومحاربة الفوضى الحضرية.

والنمط الغالب لنوعية التجهيزات المنجزة خلال هذه المرحلة هي تجهيزات سياحية ثقافية (فنادق، مركبات حموية...الخ)، وهي تعبر عن توجيهات الدولة من خلال مخططاتها الإقليمية إلى تنمية السياحة الصحراوية وتحويل وضيفة مدينة بسكرة إلى وظيفة سياحية.

الشكل (10): النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (2012-2022).

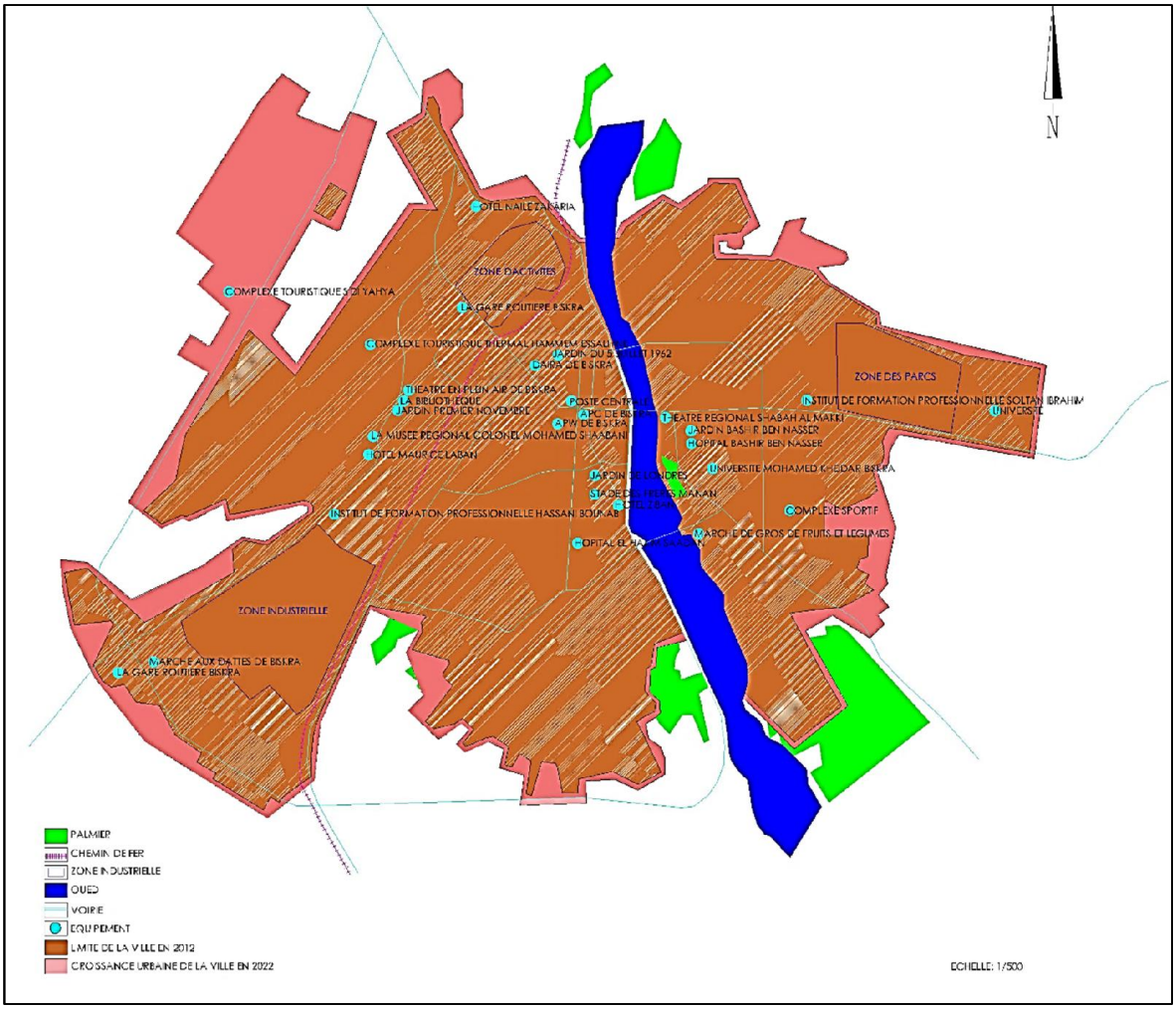

المصدر: إعداد الطالب.

الشكل (11): النمو العمراني لمدينة بسكرة خلال الفترة (1962-2022).

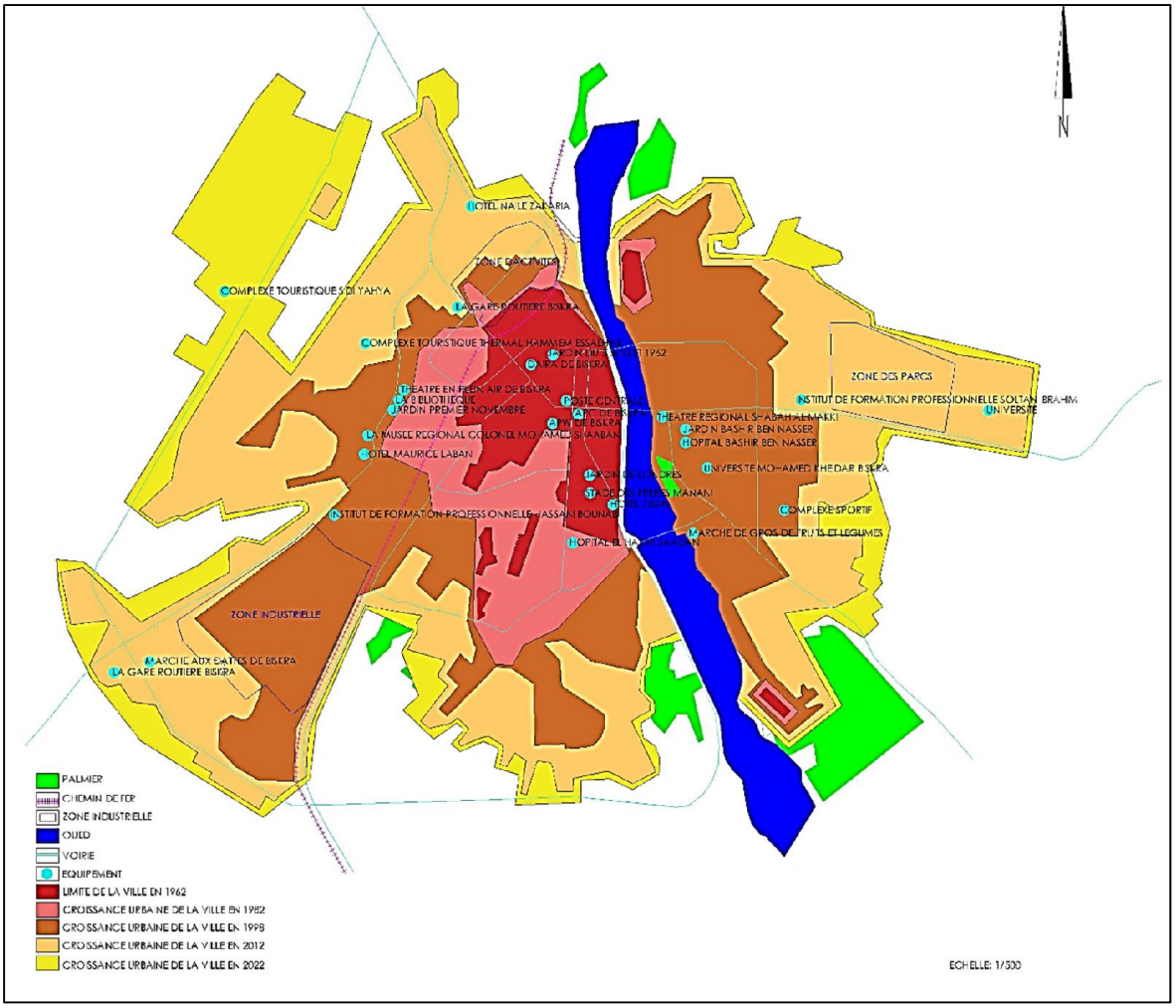

المصدر: إعداد الطالب.

5- النتائج:

تناولت دراستنا هذه تأثير توجهات التخطيط الإقليمي على التخطيط العمراني للمدن- دراسة حالة مدينة بسكرة- وللإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

إلى أي مدى التزمت المخططات العمرانية بتوجهات المخططات الإقليمية؟ وما أثرها على أرض الواقع؟ ويندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في ما يلي:

كيف ساهمت مختلف السياسات العمرانية في الجزائر في تنمية المجال العمراني لمدينة بسكرة؟ وما تأثير توجهات المخططات الإقليمية الحديثة على المجال العمراني لمدينة بسكرة؟

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- من خلال الدراسة النظرية للمذكرة تناولنا عديد المفاهيم والتي توصلنا إلى أن التخطيط العمراني والتخطي الإقليمي عمليتين مترابطتين تباعا لبعضهما البعض، ولهما أهمية كبيرة في تسير المدن والاقاليم وتنمتها.
- مجموع السياسات العمرانية التي أنتجتها الدولة الجزائرية عبرت عن جهودها في إنتاج سياسة ناجعة من أجل تحقيق التنمية الوطنية للمدن والاقاليم وتحقيق التكافؤ بين نواحي البلاد.
- توجيهات التخطيط الإقليمي أثرت على التخطيط العمراني لمدينة الدراسة بسكرة وذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي أدرج توجيهات مخطط تهيئة إقليم الولاية لولاية بسكرة فيما يخص مجال الدراسة وأخذها بعين الاعتبار في وضع مبادئ التهيئة والتعمير، كما أعطى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أهمية للبرامج الخاصة كبرنامج الهضاب العليا في تسيير المجال الحضري لمدينة بسكرة، ونستخلص أن أدوات التخطيط العمراني تعتمد على توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم كمرجعيات في إعداد مبادئ التهيئة والتعمير.
- ساهمت السياسة العمرانية في نمو المجال العمراني لمدينة بسكرة بعديد الأنماط خلال فترات زمنية، حيث خلقت في بعض الأحيان ظروف سمحت بنمو لا عقلاني وعشوائي للمدينة بشكل غير متوقع، وفي فترات أخرى كان للسياسات العمرانية انعكاسات سلبية على المجال العمراني وأخرى إيجابية في بعض الأحيان وذلك جلي من خلال النمو المنظم لبعض الأنسجة العمرانية التي خضعت للمخططات العمرانية.
- وجهت المخططات الإقليمية المجال العمراني لمدينة بسكرة إلى الانتظام أكثر وعقلانية استهلاك المجال خاصة خلال الفترة (2001-2022)، حيث اتجه النمو العمراني من نمط العشوائية إلى الانتظام والخضوع للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يترجم توجيهات مخطط تهيئة إقليم الولاية.
- إن النمو العمراني لمدينة بسكرة لم يكن متوازنا ومتساويا في جميع الاتجاهات خلال الفترة (1962-2022)، حيث نمت المدينة باتجاه الغرب ثم الشرق بعد تجاوز الطرق لوادي بسكرة والذي كان حدا طبيعيا أمام توسع المجال وفي الجنوب نمت المدينة على حساب واحة النخيل وضهور أكبر تجمع عشوائي في مدينة بسكرة والذي هو حي سيدي غزال، والنمو في اتجاه الشمال كان بوتيرة أقل عن باقي الاتجاهات.

- أثر النمو العمراني لمدينة بسكرة على المظهر الخارجي العام للمدينة حيث أدى إلى تردي مستواه وتشوه البيئة البصرية للمدينة.

6- خلاصة:

يعد هذا الفصل أهم فصول دراستنا لما جاء فيه من توصيات المخططات الإقليمية منها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومخطط مجال البرمجة الإقليمية وبرنامج الهضاب العليا والتي تعنى بمجال دراستنا مدينة بسكرة كذلك أوردنا توجيهات التعمير للمخططات العمرانية التي تتحكم في تخطيط مدينة بسكرة، ومن الملاحظ هنا أن أدوات التخطيط الإقليمي وأدوات التخطيط العمراني تتماشى مع بعضها بحسب الترتيب المجالي، أي المخططات العمرانية تأخذ بالاعتبار توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمتمثلة في المخططات الإقليمية الواردة.

كما قمنا أيضا بدراسة وتتبع نمو مدينة بسكرة خلال أربع مراحل زمنية والتي شهدت فيها المدينة قفزات نوعية من ناحية نسبة النمو العمراني ونمطه، حيث ربطنا نمو المدينة خلال الفترات السابقة بالسياسات العمرانية وقمنا بتحليل كل نمط للنمو خلالها بتوجيهات السياسة العمرانية، كما تتبعنا تطور التجهيزات ذات البعد المحلي، والجهوي للمدينة، والذي نتج عن مساعي الدولة في تطوير كل قطاع وملاحظته على أرض الواقع من خلال قيام التجهيزات.

7- التوصيات:

- النمو العمراني عملية قائمة دائما ولا تتوقف ما توفرت الأسباب لذلك، وعليه يجب إخضاع هاته العملية للمخططات العمرانية للتحكم بها ليكون النمو منظم وغير مستهلك للمجال العمراني.
- إلزامية الأخذ بعين الاعتبار توجهات المخططات الإقليمية أثناء إعداد وتطبيق المخططات العمراني لتحقيق التنسيق في عمليات التنمية المجالية.
- إعادة الاعتبار لواحة بسكرة نظرا لطابعها الصحراوي والتي استهلكت نتيجة نمو المدينة، بحيث تعطي واحة النخيل للمدينة عدة وضائف (اقتصادية، سياحية، بيئية، مناخية، ...).
- التدخل على النسيج العمراني القائم من خلال إعادة تأهيله وتهيئته وترميمه.
- الاستغلال الأمثل للفضاءات العمومية الحرة وصيانتها دوريا.
- تعميم العنصر الأخضر داخل النسيج العمراني للمدينة.

- التخفيف من الاستهلاك المجالي والتوسع الأفقي للمدينة، والتوجه إلى التوسع العمودي.
- تعميم نمط السكنات الجماعية، ونصف الجماعية بدلا من السكنات الفردية.
- المحافظة على الأراضي الزراعية، ومنع التوسع العمراني عليها.
- محاربة السكنات الفوضوية والعشوائية.
- توحيد الشكل العمراني والمعماري لمدينة بسكرة، وتوحيد شكل ولون الواجهات بألوان تتماشى مع طبيعة المدينة الصحراوية.
- المحافظة على التراث المعماري والعمراني من الزوال خاصة النواة الاستعمارية والنواة الإسلامية.
- خلق مظهر عمراني ملائم بمختلف مكوناته (سكن، مساحات خضراء، ...).

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

شهدت المدن نمو عمراني ملحوظ في الآونة الأخيرة، وتوسع مساحي على محيطها ،خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا النمو إما أن يكون منظم ومخطط له ؛ أي جاء وفق خطة إستراتيجية واصحة المعالم ،وبالتالي يسد حاجيات المدن السكنية والوظيفية ويحقق الأهداف التخطيطية التي وضع من أجلها، وقد يكون عشوائيا جاء دون تخطيط ومراقبة وبطريقة فوضوية وهذا قد يزيد من حدة الأزمة الحضرية ويعود بالسلب على المظهر العام للمدينة وعلى وظائفها، وهنا تبرز أهمية التخطيط سواء أكان إقليميا أو عمرانيا، لأن المدينة جزء من الإقليم والسعي لتحقيق تنمية المدن هو هدف الخطط الإقليمية.

كما يعتمد التخطيط الإقليمي في تطبيق توجيهاته ضمن المدن على التخطيط العمراني؛ حيث تعد توجيهات التخطيط الإقليمي عاملا حاسما ومساهما في تحقيق التنمية العمرانية للمدن، فهي تعكس الرؤية والأهداف التي يسعى إليها المجتمع في تنمية المناطق والمدن وتحقيق التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، والحفاظ على البيئة وتعزيز التنسيق بين المدن والمناطق المختلفة.

وقد ارتكزت دراستنا هذه على محاولة إبراز مكانة المدينة من الإقليم وذلك بإظهار مستويات التخطيط وأهدافه ومعيقاته بشقيه العمراني والإقليمي، كما تطرقنا إلى أهم السياسات التي أنتجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال سعيا منها إلى التسيير الحسن للعمران في المدن وتحقيق التوازن والتكافؤ بين المدن والأقاليم، وذلك من خلال ترسيخ جملة من القوانين والتشريعات والهيئات والمؤسسات الحكومية التي تنصب اختصاصاتها على المدن والأقاليم، كما تطرقنا إلى أهم الأدوات التي تستعملها السلطات الحكومية من أجل تطبيق برامجها ومخططاتها الرامية إلى تهيئة المدن والاقاليم مع ترتيبها حسب المستويات المجالية من الوطني وصولا إلى المحلي مبرزين العلاقة بينها ومرجعية المخططات العمرانية للمخططات الإقليمية.

وخلال تحليلنا لمدينة بسكرة كمجال للدراسة ،والتي تعتبر من أهم الأقطاب الحضرية في الجنوب الشرقي للجزائر، كذلك تطرقنا لتوجهات المخططات الإقليمية النابعة عن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والمنصبة في إقليم مدينة بسكرة والمتجسدة في مخطط تهيئة إقليم الولاية ومدى تقيد والتزام المخططات العمرانية بها والمتجسدة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتأثيرها على واقع المدينة والمتمثل في نمو المدينة، حيث توصلنا إلى أن المخططات العمراني التزمت بمرجعيتها للمخططات الإقليمية أخذة

بعين الاعتبار أهم التوجيهات التي تخص تسيير المجال العمراني، كما ساهمت هاته التوجيهات في تثبيط وكبح نمو المدينة العشوائي واتجاهه إلى الانتظام والتخطيط محققا بذلك التوجهات التخطيطية الإقليمية.

كما ساهمت السياسات العمرانية التي المنتهجة من طرف الدولة الرامية إلى تنمية وتحقيق التوازن والتكافؤ بين المدن والاقاليم في نمو مدينة بسكرة بعديد الصور، حيث غابت المخططات العمرانية في هاته الفترات تاركة المجال للنمو العشوائي للمدينة، مع خلق استقطاب مشجع لعمليات التحضر من خلال المخططات التنموية التي وضعت هياكل اقتصادية مستقطبة لليد العاملة مما ساهم في نمو المدينة أفقيا بواسطة مساعي السكان في تلبية حاجيات السكن، وكذا فشل المخططات التي ترمي إلى تثبيت السكان في مواطنهم كالثورة الزراعية مما خلق ظروف معززة لنمو المدن عشوائيا، وجدير بالذكر أن نمو مدينة بسكرة عشوائيا يعود إلى غياب سياسة عمرانية واضحة المعالم حتى صدور القانون 29/90 الذي أعطى أهمية لتخطيط المدن من خلال أدوات التهيئة والتعمير والتي لوحظت نتائجها باتجاه عمران مدينة بسكرة مجال دراستنا إلى الانتظام والتقيد بمبادئ التهيئة والتعمير، كما يعد صدور القانون 20/01 قفزة نوعية في ميدان تهيئة الإقليم الذي عبر عن إستراتيجية الدولة في تهيئة الإقليم والذي جاء بسياسة لتهيئة الإقليم واضحة المعالم، كما عزز هذا القانون بالنصوص التنظيمية التي تجعله ساري المفعول على أرض الواقع، وهوا ما لا حضناه في إقليم مدينة بسكرة من خلال تعزيز وضيفتها وتوجيه عمرانها إلى الانتظام والاستدامة.

وعلى سبيل الإضافة لهذا الموضوع، ومن أجل التخطيط الحسن للمجال العمراني لمدينة بسكرة اقترحنا مجموعة من التوصيات التي من شأنها إعادة الاعتبار لمدينة بسكرة ووظائفها وواحتها وتساهم في رفع مستوى الحياة بها وإعطاء هيكلها العمراني تنظيم وضيفي وجمالي يتماشى مع بيئتها ذات الطابع الصحراوي.

وفي ختام الدراسة نقول إن المدينة مجال واسع وعلاقتها بالإقليم جد مترابطة في جميع المجالات والميادين، ليست العمرانية فقط بل تتعداها للميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية والزراعية والبيئية وغيرها من ميادين الحياة، ولا تتوقف على العمران فحسب، ومن أجل تنمية المدن يجب دراسة جميع العلاقات بين المدينة والاقليم من ناحية التوجهات التخطيطية لنجاح العمليات التنموية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين والتشريعات:

01- القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بالقانون 05/04 المؤرخ في 14 اوت 2004.

02- القانون 20/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

03- المرسوم التنفيذي 83/16 المؤرخ في 1 مارس 2016 المحدد لكيفيات إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية.

05- القانون 06/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

06- القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

07- المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به

الكتب:

01- خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، 2005.

02- فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، كتاب مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.

03- ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي: دراسة نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009.

04- محمد خميس الزوك، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب جامعة الإسكندرية 1991.

المجلات:

01- خداوي محمد. السياسة العمرانية في الجزائر من منضور نقدي. جامعة مولاي الطاهر سعيدة. مجلة الدراسات الحقوقية.. المجلد 09. العدد 01. جوان 2022.

02- بوزغاية باية، المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد 15. جوان 2014.

03- عباس راضية، تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري، جامعة سعد دحلب البليدة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع.

مذكرات الدكتوراه:

01- بوزغايةباية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة محمد خيضربسكرة، سنة(2015-2016).

02- ميدني شايب ذراع، واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذج، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، جامعة محمد خيضربسكرة، سنة (2013-2014).

مذكرات الماجستير:

03-خبيزي وهيبة، التخطيط على مستوى الإقليم، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1.

المحاضرات:

01- مصطفى مدوكي، محاضرة بعنوان التخطيط العمراني. جامعة محمد خيضر بسكرة.

02- محاضرات في مقياس إدارة المدينة والتهيئة العمرانية، السنة الثانية ماستر إدارة محلية جامعة جيجل، 2021/2020،

03- شريف محمد الأمين. محاضرة في مستويات التخطيط وأجهزته في الجزائر. جامعة محمد خيضر بسكرة.

المقالات:

01- أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

المخططات:

01- مخطط تهيئة إقليم ولاية بسكرة.

02- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بلدية بسكرة، 2022

03- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة بسكرة 1998

04- مرجعة مخطط شغل الأراضي رقم 24، URBA / BATNA.

05- المخطط العمراني الموجه لمدينة بسكرة 1961.

الصور الجوية:

صورة جوية لمدينة بسكرة 1972.

صورة جوية لمدينة بسكرة 1998.

صورة جوية لمدينة بسكرة 2006.

صورة جوية لمدينة بسكرة 2012.

صورة جوية لمدينة بسكرة 2022.

المواقع الالكترونية:

www.aniref.dz

interieur.gov.dz

www.googel.com/earth

ملخص البحث:

يعد التخطيط العمراني من أهم الأساليب العلمية المتحكمة في نمو المدن والذي يعتمد في مرجعياته على توجهات التخطيط الإقليمي، وعلى سبيل دراستنا لمدى تأثير توجهات التخطيط الإقليمي على التخطط العمراني لمدينة بسكرة قمنا بدراسة وتتبع توجيهات التخطيط الإقليمي المتمثلة في مخطط تهيئة إقليم الولاية لولاية بسكرة والنابع عن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ومدى تقيد المخططات العمرانية بها عن طريق نمط نمو مدينة بسكرة ومدى تقيده بمبادئ التهيئة والتعمير والمتجسدة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما قمنا بدراسة السياسات العمرانية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال سعيا منها إلى التخطيط الفعال والناجح للمدن والأقاليم، ومدى تأثير هاته السياسات على مدينة بسكرة من ناحية نمو نسيجها العمراني وتوسعها الافقي.

الكلمات المفتاحية: المدينة، الإقليم، التخطيط العمراني، التخطيط الإقليمي، السياسة العمرانية، النمو العمراني.

Résumé :

L'urbanisme est l'une des méthodes scientifiques les plus importantes pour contrôler la croissance des villes, qui dépend dans ses références des orientations de l'aménagement du territoire, et comme moyen d'étudier l'étendue de l'impact des tendances de l'aménagement du territoire sur l'urbanisme de la ville. de Biskra, nous avons étudié et suivi les orientations de l'aménagement du territoire représentées dans le plan de préparation de la région de l'État à l'État de Biskra, qui découle de la politique Le plan national de préparation du territoire et la mesure dans laquelle les plans d'urbanisme y adhèrent à travers le modèle de croissance de la ville de Biskra et la mesure dans laquelle il adhère aux principes d'aménagement et de reconstruction inscrits dans le schéma directeur d'aménagement et de reconstruction sur la ville de Biskra en termes de croissance de son tissu urbain et de son expansion horizontale.

Mots-clés : ville, région, urbanisme, aménagement du territoire,

politique de la ville, croissance urbaine

Summary:

Urban planning is one of the most important scientific methods controlling the growth of cities, which depends in its references on the directions of regional planning, and as a way of studying the extent of the impact of regional planning trends on the urban planning of the city of Biskra, we have studied and followed the directions of regional planning represented in the plan to prepare the state region for the state of Biskra, which stems from politics The national plan to prepare the territory and the extent to which urban plans adhere to it through the growth pattern of the city of Biskra and the extent to whitewashers to the principles of planning and reconstruction embodied in the master plan for planning and reconstruction. on the city of Biskra in terms of the growth of its urban fabric and its horizontal expansion.

Keywords: city, region, urban planning, regional planning, urban policy, urban growth.

الملاحـــق

LA VILLE DE BISKRA EN 1962

N

CHEMIN DE FER
PALMIER
OUED
VOIRIE
LIMITE DE LA VILLE EN 1962

ECHELLE: 1/500

1 - CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA 1962/1982

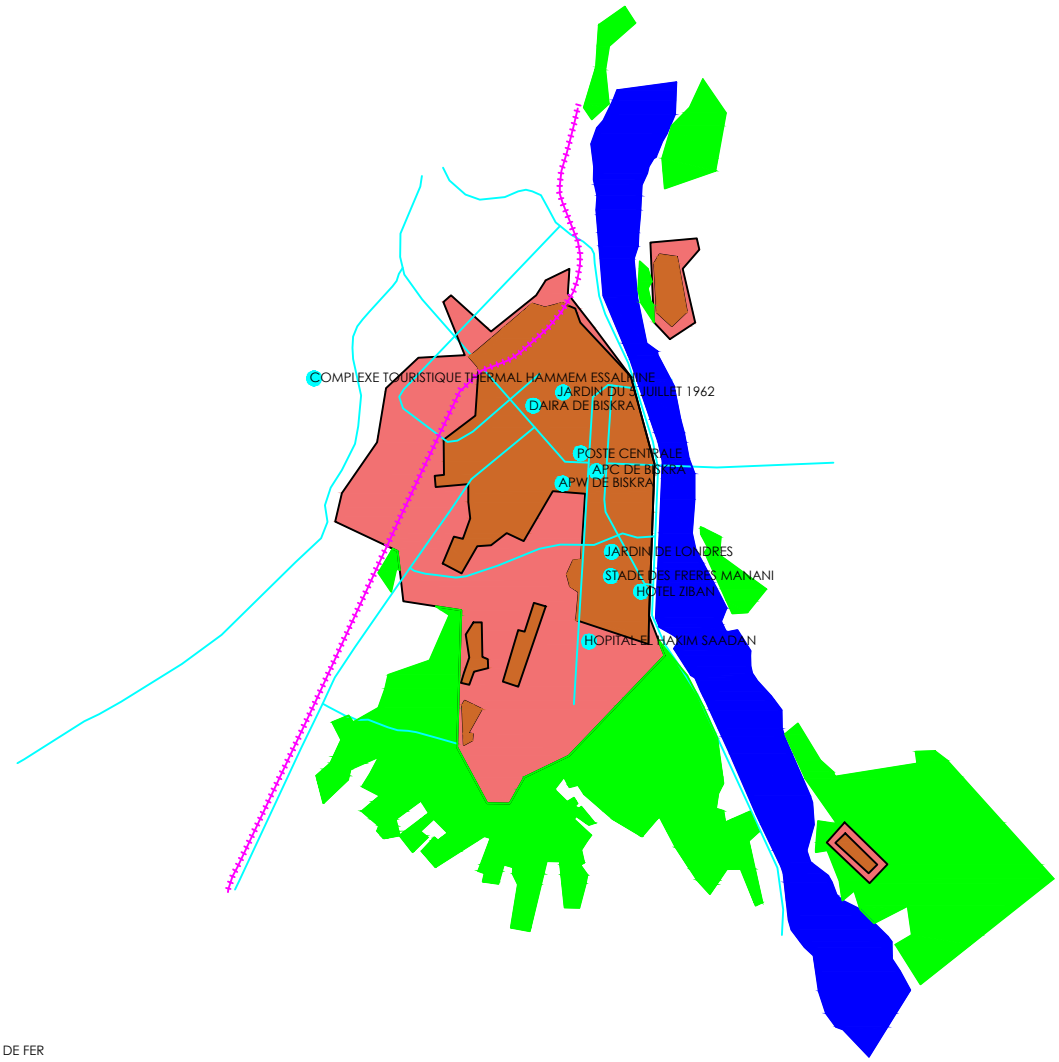

2 - CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA 1982/1998

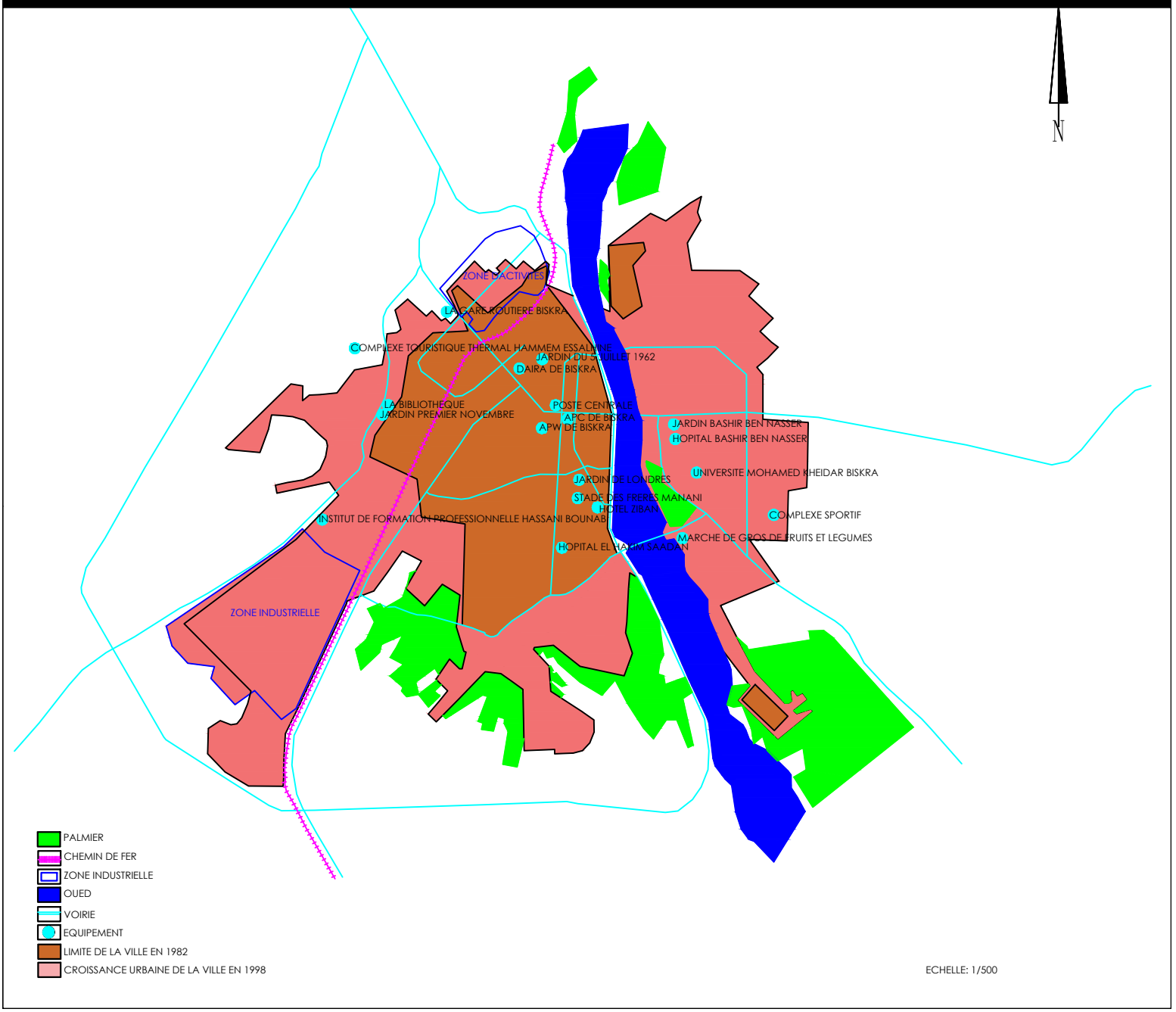

3 - CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA 1998/2012

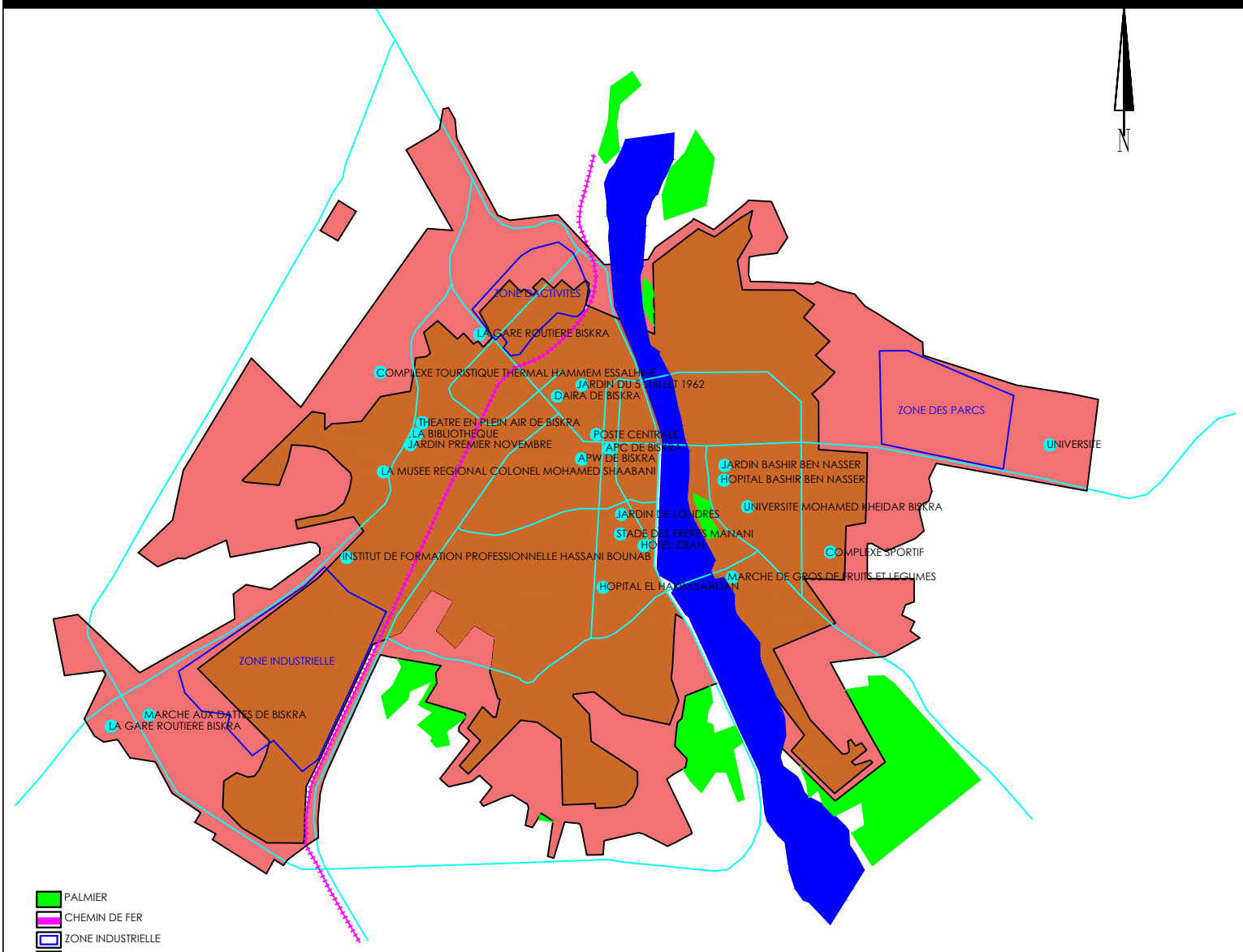

4 - CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA 2012/2022

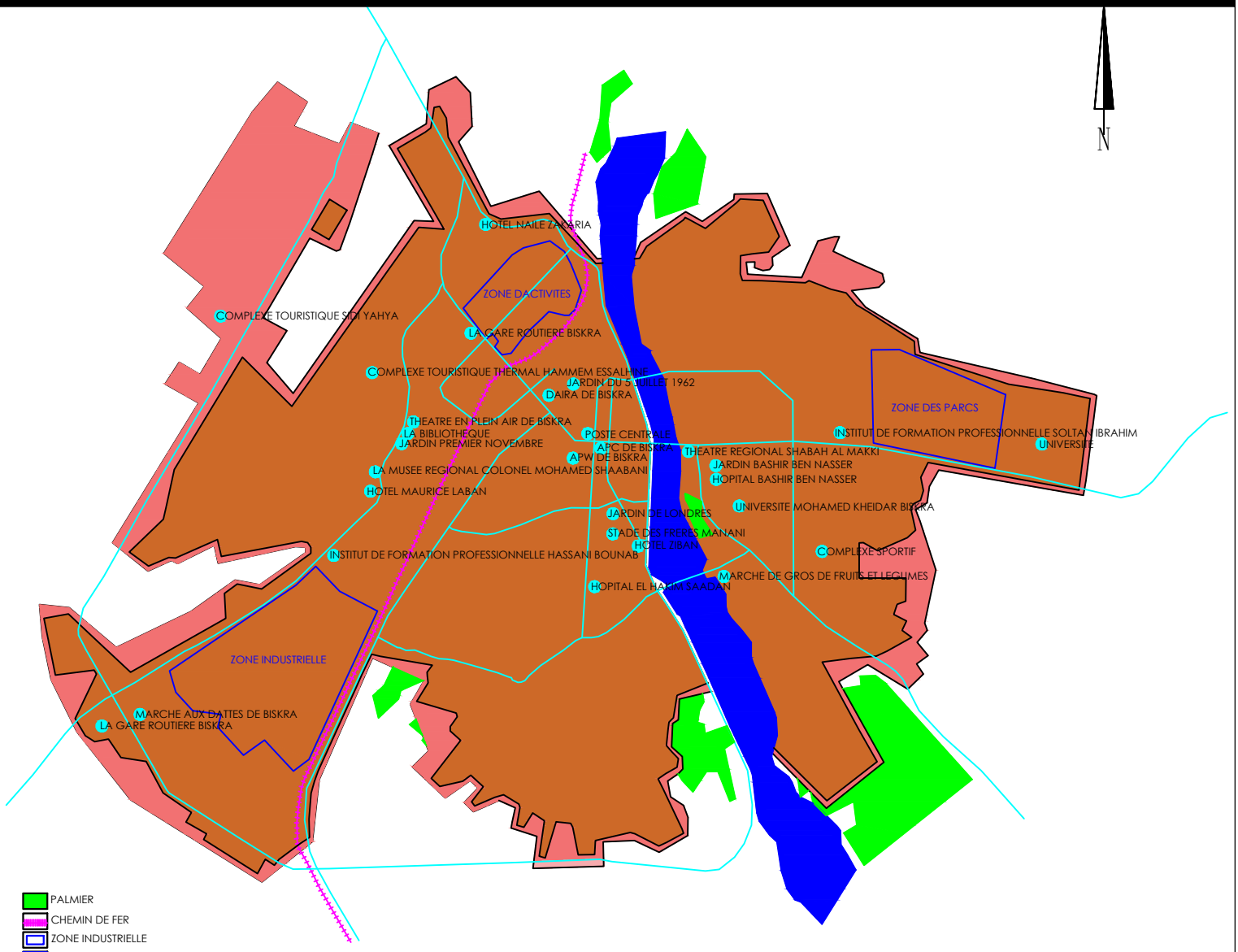

5 - CROISSANCE URBAINE DE LA VILLE DE BISKRA 1962/2022